الرائد العربي

AL-RAEED AL-ARABI

مجلة فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين
تصدر عن شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - دمشق

السنة الثانية عشرة ـ العدد التاسع والأربعون ـ الربع الرابع ـ ١٩٩٥

- هيمنة سوق لندن للتأمين مهددة بالأفول
- تأمين التحكم في الآبار النفطية
- غطاء إعادة التأمين لأخطار الكوارث
- قرصنة المعلومات تفتح أسواقا تأمينية جديدة

الرائد العربي

AL-RAEED AL-ARABI

مجلة فصلية تعنى بشؤون التأمين وإعادة التأمين

تصدرها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين ـ دمشق

السنة الثانية عشرة ـ العدد التاسع والأربعون ـ الربع الرابع ـ ١٩٩٥

المشرف العام

رئيس مجلس الإدارة غسان باروديي

رئيس التحرير

عبد اللطيف عبود

□ المواضيع المنشورة في هذا العدد لا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة

□ ترتب المواضيع بحسب الاعتبارات طباعية فقط

□ المراسلات باسم رئيس التحرير

الموضوع	الكاتب / المترجم	الصفحة
ـ عيمنة سوق لندن للتأمين مهددة بالأفول	رئيس التحرير	٧
ـ غطاء إعادة التأمين لأخطار الكوارث	مظفر أكتش	١٢
ـ تأمين التحكم في الآبار النفطية (مختصر لغطاء تأمين أساسي)	جورج قبان	٢٣
ـ تأمين توقف الأعمال « خسارة الأرباح »	مصباح كمال	٣٧
نحو دليل إرشادي للمدير في ميدان إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية	د. محمد صالح العلي	٥٤
ـ الوضع الصحي في بلدان العالم والرؤية الواقعيه أمام تأمينات الحياة	د. معن النقري	٧٠
ـ فرصة المعلومات تفتح سوقاً تأمينياً	نبيل العمري	٧٥
ـ أخبار وأرقام	غلاء محمود	٨٤

هيمنةُ سوق لندن للتأمين مهددةٌ بالأفول

عبد اللطيف عبود

— ١ —

فتحت استقالة «بيتر ميدلتون»، المسؤول التنفيذي الأول في هيئة اللويدز، المجالَ واسعاً أمام الصحف ووسائل الإعلام المختلفة للحديث عن التهديد الذي تواجهه سوق التأمين الإنكليزية، بشكل قد يؤذنُ بأفول الهيمنة التي مارستها على أسواق التأمين الدولية الأخرى طوال مايزيد على ثلاثمئة عام، قدمت خلالها مساهمة مرموقة، ومهمة جداً في إطار قطاع الخدمات المالية في المملكة المتحدة...

واللويدز رغم ماتسمت به من عراقة ورسوخ تقاليد، ورغم مالعبته، خلال تاريخها الطويل، من دور رائد في تغطية أخطار كبيرة ضد مخاطر من كل الأنواع، وفي استنباط تغطيات تأمينية جديدة ومتطورة، قد تعرضت خلال عدد من السنوات المتعاقبة، وتحديداً منذ عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩٢ إلى خسائر اكتتابية كبيرة تجاوزت ١٠ مليون جنيه استرليني، بل أن عام ١٩٩٢ وحده قد أسفر عن خسارة تجاوزت ١٫٧ بليون دولار، وكان معدّل الأقساط السنوية المتحققة عن هذه الأعوام يتراوح بين ١٠ إلى ١٢ بليون جنيه استرليني.

ومع الأشهر الأولى من هذا العام ١٩٩٥ بدا وكأن السؤال عن احتمال توقف اللويدز قد أصبح مشروعاً ومطروحاً في أكثر من جهة، مما حدا بـ«دافيد رولاند» رئيس مجلس إدارة اللويدز إلى الإعلان، من خلال مقابلة مع التلفزيون البريطاني «أن

لويدز سوف تحقق أرباحاً في العامين ١٩٩٣ و١٩٩٤*، كما أصدر رولاند بياناً نفى فيه الشائعات حول احتمال سقوط اللويدز، مؤكداً أنها لم تفشل، على مدى ممارستها الطويلة، في أداء أية مطالبة لأي زبون في أي مكان في العالم، مما عزز الثقة بها دائماً على حد ماورد في البيان المذكور.

ــ ٢ ــ

بطبيعة الحال، فإن «اللويدز» رغم أهميتها، ليست جهة التأمين الهامة والوحيدة في سوق لندن، فثمة مجموعتان من شركات التأمين تتكاملان مع اللويدز في رسم الصورة الكاملة للسوق.

١ــ **تجمع مكتبي لندن** المعروف اختصاراً بـ«ILU» *INSTITUTe of LONDON UNDERWRITERS* وينضوي تحت لواء هذا التجمع مايزيد على ١١٥ شركة تأمين يتجاوز مجموع رأسمالها ٥ر١ بليون جنيه استرليني، وتحقق أقساطاً سنوية تجاوزت ١٢ بليون جنيه، وهذا الرقم يقترب من رقم الأقساط الذي تحققه اللويدز، أما من حيث النتائج فلم تكن أحسن حالاً من نتائج اللويدز نفسها، بل إن سبع شركات من هذا التجمع وهي «كوميرشال يونيون، جنرال اكسدنت، جارديان رويال، ليجل أندجنرال، برودونشال، رويال، سن اليانس» قد منيت بخسائر تزيد على ٥ر٢ بليون جنيه استرليني في عام ١٩٩١.

٢ــ **تجمع لندن للتأمين وإعادة التأمين**، ويعرف اختصاراً باسم «LIRMA» *«the London Insurance and Reinsurance market Association»* ويضم هذا التجمع مايزيد على ١٣٠ شركة تأمين وإعادة تأمين ومعظم هذه الشركات في المجمع تمارس إعادة التأمين أيضاً تماماً كما هو عليه الحال في اللويدز و *ILU*، ويبلغ مجموع رأس مالها أكثر من ٢ بليون جنيه استرليني ويتراوح رقم الأقساط المتحققة حول ١٢ بليون جنيه سنوياً، ولم تكن نتائجها أحسن حالاً من سابقيها.

* لاتعرف النتائج التي تحققها اللويدز لسنة من السنوات إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات عليها، وذلك جرياً على الأصول التي تتبعها اللويدز منذ نشأتها.

ـ ٣ ـ

تحت ضغط الخسائر الهائلة التي سجلتها نتائج التجمعات التأمينية الثلاث «اللويدز» *LIRMA, ILU* في الأعوام الأخيرة من العقد الماضي والأعوام الأولى من بداية هذا العقد إضافة إلى ما لحق بالأسواق العالمية الأخرى من خسائر اكتتابية ـــ لأن سوق لندن لم يكن هو الوحيد من بين هذه الأسواق الذي تعرض لمثل هذه الخسائر ـــ بدأت انعكاسات مؤثرة بالظهور جلية على سوق لندن التأمينية وأعلن إفلاس عدد من أكبر مجموعات الاكتتاب *Syndicates* داخل اللويدز وجنى أعضاؤها *Names* خسائر كبيرة وشاملة طالت حتى ممتلكاتهم الخاصة*، كما توقفت شركات عدة عن الاكتتاب في كلا التجمعين الآخرين توقفاً جزئياً أو كلياً، ونتيجة لذلك تشدد موقف معيدي التأمين داخل لندن وعلى الصعيد العالمي بوجه عام، خاصة بعد سنوات من حوادث الكوارث الطبيعية التي سببت خسائر بالغة الجسامة، وكان لهذا التشدد أثره المباشر فقد ساهم في تحول السوق بصورة واضحة إلى سوق البائع «بائع سلعة الحماية التأمينية أو سلعة إعادة التأمين»، ولكنه ساهم أيضاً من جهة أخرى في خلق طاقات اكتتابية جديدة لتحل محل الطاقات التي كانت قد تعرضت للانكماش بفعل الخسائر ونتيجة لها، بل وظهرت أسواق تأمينية جديدة رسخت أقدامها بشكل ملحوظ، ولعل ظاهرة سوق برمودا كانت أبرز تطور في هذا المجال. ففي هذه الجزيرة الصغيرة التي لايتجاوز عدد سكانها ٦٠ ألف نسمة تبلورت سوق تأمينية فعالة وحلت في المرتبة الثالثة بعد سوق لندن، وسوق الولايات المتحدة وشكلت ملاذاً واسعاً لشركات التأمين القابضة، حيث قفز عدد شركات التأمين المسجلة فيها إلى مايقرب من ١٤٠٠ شركة بلغ حجم أقساطها السنوية حوالي ١٣ بليون دولار. وبالرغم مما حققته هذه السوق حتى الآن، فإن ثمة مايدعو للاعتقاد بأنها ستشهد مزيداً من التطور، وستزداد تبعاً لذلك أهمية دورها وقدرتها التنافسية على صعيد عالمي.

---

* كما هو معلوم فإن مسؤولية العضو *Name* مسؤولية تضامنية تتجاوز حصته في رأس مال المجموعة لتطال جميع ممتلكاته الخاصة.

— ٤ —

فأين هو مصدر التهديد الذي قد يواجهه سوق لندن؟؟ وبأي صورة يتجلى حتى تُدق أجراس الإنذار على هذه الصورة؟؟؟.. وهل يكفي حصول خسائر كبيرة في سنة أو بضع سنوات لتكون مصدر هذا القلق؟؟ والجواب نعم فليس ثمة مشروع تجاري يستطيع احتمال خسائر متواصلة...

وإضافة لذلك فثمة عوامل أخرى تضاف لظاهرة الخسائر هذه فتُصعِّد من أثرها، وتجسدها كمشكلة عصية على الحل ويصبح من الضروري النظر إلى تلازم ظاهرة الخسائر المتكررة مع ظواهر أخرى أهمها:

☐ **المنافسة الشديدة من قبل الأسواق العالمية**، سواء منها الأسواق التي تكونت حديثاً، وبدأت بلعب دور تنافسي كسوق برمودا الذي أشرنا إليه أعلاه أم الأسواق العالمية الأخرى كالسوق الأميركية التي استطاعت خلال السنوات السابقة ضمْ عدد من الشركات الأوروبية الرائدة في مجال التأمين وإعادة التأمين والوساطة،، مما يؤدي إلى تراجع عائدات السوق اللندنية وتراجع حجم نشاطاتها نتيجة لتوجه المزيد من أعمال التأمين وإعادة التأمين لتوضع داخل السوق الأميركية، فالوسيط الذي غدا مملوكاً للسوق الأميركية سيحاول بالتأكيد الاستفادة من الطاقة الاكتتابية المتوفرة هناك بعد أن ظلَّ طويلاً ينظر بدور تفضيلي لاشك فيه إلى سوق لندن، إلاّ في حالات نادرة.

☐ **التطور التقني**.. الذي ميز العقود الأخيرة من هذا القرن أتاح سهولة الاتصال بجميع الأسواق العالمية بواسطة شاشات الحاسبات ووسائل الاتصال الأخرى كالفاكس والهاتف. كما أن استخدام الحواسب الإلكترونية لتحديد أسعار الخدمات التأمينية لم يترك مكتتب التأمين أو إعادة التأمين في اللويدز أو في السوق اللندنية وكأنه المرجع الوحيد للتسعير ولم يعد ثمة صعوبات في الاتصال بالأسواق الدولية التي أصبحت متاحة للجميع وبالسهولة نفسها التي تتمتع بها السوق الإنكليزية.

☐ **المنافسة داخل السوق اللندنية نفسها** بين التجمعات التأمينية الثلاث التي ذكرناها وكل منها يمثل سوقاً فرعية بذاتها، ويتكبد نفقات إدارية عالية تقدر بما يزيد على بليون جنيه استرليني سنوياً جراء افتقار هذه التجمعات إلى حد من التعاون والتنسيق

بينها مما يؤدي إلى رفع التكاليف التي تتكبدها.

☐ **مواصلة الشركات غير البريطانية الدخول إلى السوق** والعمل فيها بفعالية مؤثرة كشركة « ليبرتي ميوتشوال » وشركة « ميدأوشن » مع مراعاة أن السنوات الخمس الماضية قد أسفرت عن توقف عدد كبير من شركات التأمين الإنكليزية « نحو ٤٠٪ من الشركات خارج اللويدز » عن الاكتتاب بصورة دائمة أو مؤقتة. وأحدث توجه من هذا النوع إعلان شركة « كوميرشال يونيون ». وهي من أكبر الشركات الإنكليزية أنها ستتخلى عن نشاطها في مجال إعادة التأمين ضد المخاطر غير البحرية.

ـ ٥ ـ

ومع كل التراجع الفعلي في دور السوق الإنكليزية فإنه ما يزال ثمة قدر كبير من التفاؤل بمستقبل السوق وقدرتها على الاستمرار في دورها الطبيعي، ويجسد هذه الرؤية السيد « فيليب مارسيل » رئيس مجلس إدارة تجمع « ليرما » فيقول: « إن سوق لندن التي تتسم بالمشاركة والتكافل لاتزال تتمتع بجاذب قوي وفريد بالنسبة للزبائن .. لأن هؤلاء الزبائن يحصلون من لندن على مايريدونه من الخدمات التأمينية ». ومن طرف آخر فقد بدأت دعوات مُلحة لتوحيد نشاط السوق بتجمعاته المختلفة بالشكل الذي يؤدي إلى خفض فعال في تكاليفه كما جاء في تقرير مؤسسة « كوبرز أند لايبراند » الاستشارية الذي لم ينشر بعد « بأن من شأن التجمعات التأمينية الثلاث إذا توجهت إلى التعاون في استخدام التقنيات الحديثة أن توفر نحو ٣٠٠ مليون جنيه استرليني في السنة من تكلفة إدارة عمليات التأمين وإعادة التأمين، مما يرفع قدرتها التنافسية بشكل ملحوظ ».

ومهما كانت درجة الثقة التي تحسها، أو تريد أن تعكسها، بعض الجهات أو بعض الأفراد في سوق لندن من خلال أجهزته الدعائية فإنه لابُدَّ من الاعتراف أن الحفاظ على هيمنة السوق، التي مارستها طوال مايزيد على ثلاثة قرون، أمر تكتنفه الصعوبة إلى حد كبير بل إن القدرة على البقاء في المنافسة الفعالة داخل السوق العالمية تقتضي التعامل مع المتغيرات والحقائق المتواجدة على أرض الواقع في إطار ماتمليه القوانين الاقتصادية وقوانين السوق.

غطاء إعادة التأمين لأخطار الكوارث

Muzaffer AKtas
Willis Faberx Dumas, England

أهداف البحث

١ ـــ محاولة تفسير أسباب زيادة الكوارث وما ينتج عنها من خسائر جسيمة .
٢ ـــ تأثير هذه الظاهرة على سوق إعادة التأمين .
٣ ـــ الإجراءات المتخذة من قبل سوق الإعادة نتيجة لذلك .
٤ ـــ ازدياد الحاجة لتدخل الدولة والعودة إلى اكتتاب مربح لإعادة الاستقرار إلى السوق .

بداية أود الإشارة لزيادة عدد الكوارث الطبيعية وأسبابها والخسائر الجسيمة الناجمة عن ذلك .

إن النمو السكاني المتزايد باضطراد في العالم هو السبب الرئيسي في حدوث الكوارث ، لأن زيادة عدد السكان بهذا الشكل الرهيب يسبب استهلاكاً مفرطاً لمصادر الحياة في كوكبنا الأرض ، والذي أدى بدوره إلى زيادة تسخين الغلاف الجوي . ويرى العديد من العلماء أن هذا الأمر سبب تبدلات جوية مناخية أدت بدورها إلى حدوث فيضانات جارفة وعواصف مدمرة . ويؤكد العالم الياباني ماساكازو بأن هذه التغيرات ستؤدي إلى تفجر البراكين على شواطىء اليابان المطلة على المحيط الباسيفيكي .

وطبقاً لدراسة أجرتها إحدى المجلات العلمية المتخصصة فقد لوحظ أن ثلاثة عشر زلزالاً مدمراً بين عامي ٦٨٤ و ١٩٤٦ حدثت في الخريف أو الشتاء ، ذلك عندما يكون الضغط الجوي مرتفعاً . ومما من شك أن زلزال كوبي الأخير والذي وقع أيضاً في الشتاء قد دعم النظرية المذكورة أعلاه .

إن الازدياد المتسارع في عدد سكان الأرض هو السبب الرئيسي في ازدياد حجم الخسائر الناجمة عن الكوارث فالكوكب الذي نعيش عليه لم يزدحم بالبشر فحسب ، بل ازداد غنى هؤلاء الناس باضطراد . وقد أدى ذلك إلى إيجاد مسببات إضافية لأخطار كارثية هائلة .

إضافة لما سبق ، فإن الحركة الدائمة للبشر هي من الأسباب الأخرى لزيادة حجم الخسائر الكارثية . حيث تؤدي الهجرة إلى المدينة المتنامية باستمرار إلى إمكانية حدوث الزلازل . ومن المؤكد أن الفيضانات والعواصف الهوجاء تترك آثارها المدمرة وبشكل رئيسي في المدن الكبيرة . وكذلك ، وبسبب البحث عن حياة أفضل ، فقد انتقل سكان الجبال والمناطق الداخلية إلى المناطق الساحلية الأكثر انخفاضاً . وهذا البحث عن حياة جديدة على السواحل عرّض هذه المناطق المزدحمة إلى احتمالات خسائر وأصبحت أكثر عرضة لأخطار الفيضانات والعواصف ، حيث تركز الثروات .

وأود الإشارة هنا أيضاً إلى أن الازدياد في عدد السكان على السواحل أجبر السلطات على ردم بعض المناطق ومد الأرض باتجاه البحر ومن ثم إشادة المباني عليها . وفي هذه الحالة فإن هذه المناطق الجديدة هي أكثر عرضة لأخطار الزلازل من تلك المشادة على أرض صلبة عادية . ويكفي أن نذكر أن ردم البحر لوصل جزيرتين مع بعضهما في منطقة كوبي في اليابان كان من أكبر الأمثلة القريبة على ما ذكرناه .

ويفهم الناس في العالم . ماذا تعني لهم ارتفاع مستويات المعيشة وأهمية الحفاظ على ذلك . ويأتي التأمين في قمة الوسائل المساعدة للحفاظ على هذه المستويات وتأمين إمكانية استمرارية الناس في مزاولة أعمالهم .

وبسبب من ازدياد الوعي والقدرة الشرائية عند الناس ، فقد لجأوا إلى التأمين للحفاظ على ممتلكاتهم وهذا ما يؤكده ازدياد وثائق التأمين بشكل كبير . مما دفع بشركات التأمين إلى إحداث تأمين خاص بالكوارث ، يثبت ذلك الحجم الهائل للمبالغ المخصصة لتأمين هذا النوع من الأخطار ، خاصة في المدن الكبيرة .

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة إذن :

ما هي أسباب تدني الطاقة الاستيعابية للكوارث في أيامنا هذه ؟؟

جواباً نقول : إن الكوارث الطبيعية المدمرة التي حدثت في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات من هذا القرن ، ساهمت إلى حد كبير في اضمحلال القدرات الاكتتابية

الصغيرة والمتوسطة لإعادة التأمين ، وفي بعض الحالات شمل ذلك الفروع الكبيرة لشركات التأمين المباشر . وقد أجبرت نتائج هذه الكوارث أيضاً الكثير ممن تبقى من شركات التأمين وإعادة التأمين على تخفيض قبولاتها . وإذا أضيفت هذه الطاقات إلى بعضها البعض ، يلاحظ أن حيزاً كبيراً جداً من القدرات الاستيعابية قد فقد فعلاً .

أسباب الصعوبات التي يواجهها سوق غطاء الكوارث

١ ـــ عند عرض العمل على المعيدين ، تُغفل شركات التأمين تزويدهم بمعلومات كافية عن العمل ، والسبب إما عدم طلب المعلومات من قبل المعيد أو ضعف الجهاز الفني في شركة التأمين ذات العلاقة . وعلى هذا ، فإن أغلبية الشركات غير مدركة تماماً لكل دقائق الأمور حول العمل الذي تكتتب عليه . هذا النوع من الاكتتاب هو وبدون أدنى شك عمل طائش وتوجه غير تقني .

٢ ـــ إن النمو المستمر لتمركز السكان أصحاب الثروة في مناطق محددة والتأثير المباشر لذلك في رفع حجم الخسائر عند حدوث الزلازل والفيضانات والعواصف كما بينت خبرة السنوات العديدة الماضية ، كل ذلك لم يحظى بالاهتمام اللازم لمكتتبي التأمين .

٣ ـــ وعلى مدى عقود من الزمن ، انصب اهتمام المكتتبين على قراءة خبرة الماضي المتعلق بكل عملية ، دون الأخذ بعين الاعتبار توفر المعلومات الأساسية للعمل .

٤ ـــ وحيث أنهم يتسابقون لزيادة حجم أقساطهم ، فإنهم فشلوا في إعادة صياغة شروط أعمالهم وبالشكل المناسب ، ووضع شروط جديدة تلائم الواقع المحيط بهذه الأعمال . إلى حد أن الأسعار المطبقة زادت إلى درجة أكبر من مسؤوليات شركات الإعادة .

٥ ـــ إضافة لما سبق من أسباب ، يبدو أن إهمال شركات التأمين لإصدار إحصائيات دقيقة للخسائر التي تتعرض لها ، يضع رأسمال هذه الشركات وأرباحها في خطر كبير .

إن هذا الجانب المظلم من الاكتتاب كلّف شركات الإعادة غالياً وأجبرها إما على الانسحاب من أعمال السوق الدولي أو التوقف نهائياً عن ممارسة العمل . أما أولئك الذين استمروا بالعمل فقد وجدوا أنفسهم مجبرين على إعادة النظر بإحصائياتهم وللمرة الأولى بطريقة جادة ودقيقة للغاية ليشمل ذلك خسائرهم التي تكبدوها من كل بلد ولكل كارثة طبيعية على حدة .

ما بعد الصدمة

بعد أن وصلت الخسائر التي تكبدها سوق إعادة التأمين حداً لا يمكن احتماله، أصبح لزاماً إيجاد وسيلة لتعويض ذلك وقد ظهر هذا التوجه جلياً في موسم التجديد لعام ١٩٩٣ . وأصبح سوق إعادة التأمين سوقاً بائعاً بدلاً من كونه سوقاً مشترياً . أما الطاقة الاستيعابية فقد أصبحت نادرة ومترددة، بحيث يعطي الاهتمام فقط للأعمال التي أسعار التأمين فيها مرتفعة . ولإيجاد غطاء إعادة تأمين مناسب، لم يبق أمام شركات التأمين أي خيار إلا الموافقة على الشروط المتشددة التي تضعها شركات التأمين .

فعلى سبيل المثال، خفضت العمولة والطاقة الاستيعابية في اتفاقيات إعادة التأمين النسبية، بينما زيدت أسعار واقتطاعات الاتفاقيات غير النسبية . لكن كل هذه الإجراءات لم تكن كافية .

ولقد أدركت شركات الإعادة، بعدما أصابها من خسائر فادحة بسبب الكوارث الطبيعية، أهمية الدقة في عمليات الاكتتاب كمّاً ونوعاً ولتحقيق ذلك بدأت وبجدية كبيرة عمليات إحصائية متعمقة للخسائر التي تكبدتها من كل منطقة وفي بعض الأحيان لكل رمز بريدي على حدة .

ومن المفيد هنا الإشارة بأنه بالرغم من أن المعلومات حسب الرموز البريدية هو أكثر دقة وأكثر رغبة عند شركات التأمين وإعادة التأمين خاصة فيما يخص الفيضانات والعواصف والزلازل، وهذه المعلومات عادةً لا تقدمها الشركات إلا أن الجهود تبذل لإعطاء هذه المعلومات في المستقبل القريب .

وتعمل بعض شركات الأبحاث لتقديم معلومات مبوبة ومن خلال أجهزة الكمبيوتر، وذلك بغية تزويد زبائنهم بها عن طريق الكمبيوتر . وعاجلاً أم آجلاً ستكون هذه المعلومات متوفرة في البلدان الصناعية، وكلنا أمل أن تلحق البلدان الأخرى بهذه الخطوة في أقرب فرصة .

وقد أبدت شركات التأمين استعدادها لتقديم إحصائيات عن تعرضها للكوارث، ذلك بعد الموقف الصعب الذي تعرضت له سوق إعادة التأمين . هذا التطور الإيجابي دفع شركات الإعادة إلى الاعتماد على الشروط التي بموجبها تم الاكتتاب على الأعمال التأمينية والتي تظهر احتمالات التعرض للكوارث .

وكي تتمكن شركات إعادة التأمين من إدارة مسؤولياتها بشكل صحيح فقد خطت

خطوات أكثر جرأة في هذا الاتجاه وذلك بوضع حدود للمسؤولية أو حدود للإسنادات على الأقل تحت الاتفاقيات . هذا التحديد ساعد المعيدون على مراقبة خسائرهم وإحصائها بدقة أكثر .

التغيرات في أساليب أعمال إعادة التأمين

إن الخسائر التي ألمّت بأسواق إعادة التأمين حتى عام ١٩٩٢ كان لها أكبر الأثر على أساليب العمل في شركات التأمين وإعادة التأمين ككل ، من خلال إعطاء اهتمام خاص بالمسائل التالية :

١ ـــ دور رأس المال

إن أول التطورات التي أعقبت خسائر أسواق الإعادة ، كانت زيادة رؤوس أموال الشركات وقد تم هذا الإجراء إما بتشريعات قانونية من السلطات العليا أو بإجراءات داخلية قامت بها شركات الإعادة نفسها . وزيادة رأس المال تساعد شركات التأمين على زيادة إمكانيات الاحتفاظ لديها ، وبالتالي تقليل حجم الأعمال المسندة لشركات الإعادة .

من جهة أخرى ، وحيث أن فرص إعادة التأمين المكررة Retro أصبحت قليلة ، فإن شركات الإعادة وجدت لزاماً عليها هي أيضاً زيادة نسب احتفاظها ولتحقيق ذلك كان من الضروري أيضاً زيادة رأس المال .

٢ ـــ تقاسم الخسائر مع حملة الوثائق

من المؤكد أن الخسائر الكارثية وما نتج عنها من أضرار جسيمة ، خلفت ورائها عجزاً كبيراً في طاقات إعادة التأمين المتاحة على النطاق العالمي ككل .

وبالرغم من هذه الحقيقة ، يتوجب على شركات التأمين أن لا ترفض تقديم أغطية الكوارث لزبائنها ، مهما كانت مرارة الواقع . وهذا الموقف الذي اتخذته شركات التأمين برفضها منح أغطية لأخطار الكوارث ظهرت نتائجه واضحة بعد الفيضانات التي اجتاحت هولندا والزلزال الذي ضرب اليابان مؤخراً .

ففي الكارثة الأولى ـــ فيضانات هولندا ـــ لم نجد أي غطاء للكوارث على الإطلاق . وفي اليابان كان التأمين يغطي فقط ٣٪ من المنازل في مدينة كوبي المنكوبة . وعندما نعلم أن

اليابان هي ثاني أكبر سوق تأمين في العالم، وهولندا من بين العشرة أسواق الكبار أيضاً، فإن الأمر يبدو محيراً. نحن جميعاً كمؤمنين ومعيدي تأمين نفضل التقليل ما أمكن من تكاليف الانخراط في إعادة تأمين الأعمال الكارثية كالزلازل والفيضانات. لكن بدلاً من رفض منح الغطاء لطالبي التأمين يبقى الحل الأمثل هو مشاركتهم في تحمل الخسارة عن طريق الاقتطاعات Deductible أو التأمين المشترك Co-Insurance.

وبفضل ذلك تقل الحاجة لغطاء إعادة التأمين وبالتالي يمكن التخلص من معضلة الطاقة الاكتتابية المنخفضة لدى الشركات. وفي بعض البلدان مثل تركيا، حيث اكتشفت شركات التأمين بأن خسائرها بدأت تهدد جدياً استمراريتها ووجودها، عمدت إلى إدخال عامل الاقتطاعات والتأمين المشترك والاستفادة ما أمكن من ذلك ورفعت أيضاً الأسعار. كل تلك الإجراءات كانت عوضاً عن المناداة بتوقف الاكتتاب على الأعمال الكارثية.

٣ ــ مشاركة الحكومات

عندما ترفض شركات التأمين منح أغطيتها لأخطار الكوارث الطبيعية، فإن الخسائر المحتملة عند حدوث هذه الكوارث ستتحملها الحكومات. وهذا لا علاقة له بمدى فقر وغنى هذه الدولة أو تلك، لأنه من واجبها مساعدة ضحايا الكوارث من مواطنيها.

وحتى تقلل من تحمل الحكومات للخسائر الكارثية، تعمل شركات التأمين وحكوماتها في العديد من البلدان لإنشاء تجمعات إعادة تأمين، أو اتخاذ ترتيبات أخرى بخصوص أغطية إعادة التأمين والهدف المرجو هو منح أغطية حماية ضد الكوارث لعامة الناس.

في الماضي، كانت شركات التأمين ترفض بشدة موضوع تدخل الدولة بأي شكل من الأشكال في أعمال التأمين. إلا أن هذا الموقف قد تغير بعد حدوث العديد من الكوارث بل على العكس تماماً، فإن شركات التأمين نفسها هي التي تطالب وبإلحاح حكوماتها بالتدخل والمشاركة في تحمل خسائر إعادة تأمين الكوارث.

ففي اليابان، وبالتعاون مع سوق التأمين المحلي، تقدم الحكومة ومنذ فترة طويلة أغطية التأمين لأخطار الزلازل بكل أشكالها ومستوياتها.

وفي فرنسا ومنذ عام ١٩٨٢، شملت وثيقة الحريق كل الكوارث الطبيعية، وتقدم

الحكومة المنح والمساعدات لشركات التأمين في حال وقوع الكوارث الاستثنائية وذلك عن طريق شركة Caisse Centrale de Reassurance .

إلا أنه وفي العديد من البلدان الأخرى ، لم تتدخل الدولة إلا مجدداً في أعمال إعادة التأمين . مثال ذلك ، في المملكة المتحدة ، تقدم الحكومة غطاء إعادة تأمين لكل خسارة ناجمة عن عمل إرهابي وتزيد قيمتها عن مائة ألف جنيهاً إسترلينياً . وتم ذلك عن طريق شركة اسمها Pool Re .

في الولايات المتحدة الأمريكية ، يحاول العديد من رجال التأمين إيجاد صندوق للكوارث سواء على مستوى الولايات أو على المستوى الاتحادي ككل . وفي هولندا يدور النقاش حالياً بين الحكومة وسوق التأمين حول الوسيلة التي تؤمن حماية الناس من أخطار الفيضانات .

وإذا فشلت الحكومات وأسواق التأمين في إيجاد حل متفق عليه لتأمين الكوارث الطبيعية ، عندها من المتوقع أن هذا الفشل سيخرب العلاقة بين المؤمنين والمؤمن لهم . وسيصبح التعويض الواجب دفعه في حال الكوارث الكبيرة عبئاً ثقيلاً على الحكومة لدرجة أنها لن تستطيع إقناع الضحايا بما ستدفعه لهم .

وقد شاهدنا مثل هذه الحالات في مرّات عديدة . والتعويضات التي دفعتها الحكومة في هولندا هذا العام من الأمثلة على ما قلناه . وقد بدأ الضحايا يتساءلون عن دور أسواق التأمين . ولن يستطيع أي إنسان إلا أن يتعاطف مع رد فعلهم القاسي تجاه عدم جدوى أغطية التأمين الممنوحة لهم .

٤ ـــ الحافز الضريبي

من المسلم به أن الفيضانات والزلازل المدمرة والخسائر الجسيمة التي تسببها ستفتح الباب على مصراعيه لجدال حاد حول دور شركات التأمين في البلدان المتطورة ويحق للضحايا والمتضررين أن يتساءلوا بعدها لماذا تمنحهم شركات التأمين حماية ضد الأخطار التي بإمكانهم اتخاذ إجراءات كفيلة للوقاية منها . بينما تتخلى عنهم في مواجهة الأخطار الطبيعية التي لا يستطيعون تجنبها . ومن جهة أخرى ، ستدافع شركات التأمين عن نفسها بذريعة عدم وجود الإمكانيات الكافية لفعل ذلك نتيجة لفقدان الطاقة الاستيعابية وزيادة التكلفة . وللتخطي هذه العقبات ، من المؤكد أن للحكومات دوراً هاماً وأساسياً في ذلك من خلال أشكال

عديدة للإعفاءات الضريبية . وفي الحقيقة ، فإن إعفاء الاحتياطيات المخصصة للكوارث من الضرائب هي من أهم مطاليب أسواق التأمين . هذا الحافز سيعطي ارتياحاً وسيشجع شركات التأمين على منح الأغطية التأمينية لأخطار الفيضانات والزلازل .

وهناك العديد من الفوائد التي يعكسها الإعفاء الضريبي المذكور أعلاه منها :

١ ـــ **تشجيع شركات التأمين على بيع أغطية الكوارث وبالتالي ستحقق مزيداً من الدخل يمكنها من توفير أغطية الإعادة المطلوبة .**

٢ ـــ **توظيف المعيدين لكامل طاقاتهم الاستيعابية بوجود أسعار مناسبة .**

٣ ـــ **إعفاء الحكومة من دفع جزء كبير من تعويضات الكوارث .**

هل هناك طاقة استيعابية كافية لأخطار الكوارث

تحدثنا حتى الآن فقط عن نقص الطاقة الاستيعابية لإعادة التأمين في أماكن محددة ومساهمة ذلك في إحداث التبدلات الحالية في أسواق الإعادة . ولكن وبعد التعديلات في شروط وبنود عقد إعادة التأمين هل مايزال النقص في الطاقة الاستيعابية لإعادة التأمين موجوداً ؟

فالطاقة الاستيعابية هي وبدون شك تعكس قدرة رأس المال . وأعتقد أن رأس المال كان دائماً متوفراً في كل أنحاء العالم حيث يتاح له أن يوصف في أعمال ذات صفة استثمارية مجزية .

وبالرغم من النمو السريع في أعمال التأمين ، لم تتمكن القدرة الاستيعابية للإعادة من مواكبة ذلك النمو بل على العكس من ذلك ، ففي بداية التسعينات تقلصت القدرة الاستيعابية إلى حد الانكماش . وهذا ليس سببه عدم وجود رأس المال الكافي لاستثماره في إعادة التأمين ، بل لأن العائد من هذا الاستثمار كان ضئيلاً بحيث لم يحقق ربحاً يسمح بتوزيعه على المساهمين .

ومن الجدير ذكره هنا أنه خلال السنوات القليلة الماضية بدأت الأمور تسير بالاتجاه الصحيح .

وقطعاً ، ساعدت الإجراءات التصحيحية التي اتخذت على أعمال إعادة التأمين في زيادة استيعاب إعادة التأمين للأخطار الكارثية وعلى مستوى العالم ككل .

ويمكن تكرار ما ذكرته سابقاً من هذه الإجراءات مثل زيادة الاحتفاظ الصافي لهذه الشركات ، استخدام الاقتطاعات والتأمين المشترك وزيادة أسعار اتفاقيات زيادة الخسارة وبالتالي زيادة الأربحية .

سوق برمودا

إن الإجراءات التي طبقت على سوق إعادة التأمين فتحت المجال واسعاً لظهور مراكز مالية جديدة . معظم هذه الأموال تجمعت مجدداً لتشكل سوقاً كبيرة لرؤوس الأموال في جزيرة برمودا . وبالرغم من عدم وجود التشجيع في بداية الأمر ، من المفيد القول أن سوق التأمين في برمودا قد أثبت وجوده الآن كواحد من مراكز إعادة تأمين الكوارث الرئيسية والقليلة في العالم . ويقدر رأس المال الموظف في تأمين الكوارث والممتلكات لعام ١٩٩٤ بحوالي ٤ بليون دولار أمريكي وكان حجم الأقساط المكتتب عليها في هذا المجال ٥ر١ بليون دولار .

والأمل معقود الآن على الطاقة الاستيعابية التي يوفرها سوق برمودا والتي سيكون لها تأثير إيجابي على إعادة تأمين الكوارث العالمية وسيشجع شركات التأمين غير الأمريكية للعمل بشكل إيجابي على بيع أغطية تأمين الكوارث ، لأنه في الوقت الحاضر لم تتمكن أغطية الحماية ضد الكوارث غير الأمريكية من مجاراة تلك التي تعمل في الولايات المتحدة .

إضافة لما سبق ، لم تكن سوق برمودا متشددة جداً في موضوع التسعير ، بل على العكس من ذلك ، ومن خلال ملاحظاتنا فقد كانت سياسة هذا السوق تنحو باتجاه المحافظة على القديم أكثر من غيرها من الأسواق الأخرى . فقد ساد الاعتقاد في برمودا أن التعويضات يمكن دفعها من خلال أقساط تحسب بشكل ملائم .

إعادة التأمين المالي

يهدف هذا النوع من التأمين أساساً إلى العمل على توزيع الخطر . وبالرغم من كونه لم يحل محل أي من الطرق التقليدية لإعادة التأمين ، إلا أنه يقدم طاقة استيعابية إضافية إلى أسواق إعادة التأمين في مجال أغطية تأمين الكوارث .

ومن المبكر جداً التنبؤ فيما إذا تمكن هذا التأمين من الانتشار لكنه من المؤكد أنه أصبح وسيلة من وسائل تسهيل شروط إعادة تأمين الكوارث .

خاتمة

من الملاحظ بل المؤكد أنه بالنسبة للبلدان حيث لا يوجد احتمال كبير لأخطار الكوارث الطبيعية المؤثرة فإن ثمة وفرة في الطاقة الاستيعابية لدى شركات التأمين وإعادة التأمين لمثل هذه البلدان وسوف تستثمر كسوق شراء وفيها شروط تنافسية قوية لأعمال إعادة التأمين .

أما في البلدان التي تصيبها بين الحين والآخر كوارث طبيعية فمن غير المتوقع أن تتغير الطاقة الاستيعابية لإعادة التأمين فيها في المستقبل القريب .

ولن يكون لزيادة رأس المال في أسواق إعادة التأمين لكوارث أي جدوى إذا لم تترافق بزيادة في الأسعار على مستوى التأمين المباشر وإعادة التأمين . وبنفس الوقت يجب أن تعمد شركات التأمين اليابانية والأوروبية على منح أغطية التأمين للكوارث الطبيعية ليساعد ذلك في خلق توازن بين هذه الأسواق وأسواق الولايات المتحدة الأمريكية .

وفي التأمين ، وخاصة بوجود الأخطار الكبيرة وتوفير عنصر التراكم فإن مصلحة الأطراف الثلاثة : المؤمن له ، المؤمن ، معيد التأمين يجب أن تكون متوازنة ، والخطوة الأولى والأكثر أهمية للحفاظ على علاقة قوية ودائمة بين الأطراف المذكورة هي تحديد أقساط ملائمة لأعمال التأمين .

لكن إن لم يستطيع أطراف عملية التأمين الوصول إلى اتفاق حول المستوى المطلوب لأقساط التأمين فإن العلاقة المطلوبة بين المؤمن له وبعدها العلاقة بين المؤمن ومعيد التأمين لا يمكن أن تنشأ وتستمر . أما عندما يختل توازن هذه المعادلة فإن تقديم الحماية ضد الأخطار الكارثية من قبل المؤمنين والمعيدين يصبح أمراً غير ممكن التحقيق . وكل نهوض أو هبوط في الأسواق وفي مختلف الأوقات كان ينتج عن عدم ملائمة الأقساط وكذلك اختلال المعادلة المذكورة أعلاه .

وبالتالي ، وللوصول إلى شراكة متوازنة يتوجب على المؤمن لهم والمؤمنين والمعيدين والسماسرة والحكومات أن يظهروا قدراً كبيراً من التعاون الإيجابي البناء . وإن لم يحصل ذلك فإن النتائج ستكون :

١ ـــ **بقاء القطاع التجاري والصناعي والممتلكات الخاصة بدون تأمين .**

٢ ـــ **بقاء شركات التأمين بدون غطاء فعّال، وبالتالي تعرض رأسمالها للأخطار دون تحصيل أية أرباح.**

٣ ـــ **تراجع شركات إعادة التأمين عن أداء المهمات التي أسست أصلاً من أجلها وقد يؤدي ذلك إلى انسحابها كلياً من السوق.**

٤ ـــ **قد تجد الحكومات نفسها مسؤولة مسؤولية كاملة عن تعويض كامل الخسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية بدلاً من أن تكون أحد الأطراف المشاركين في التعويض.**

وحتى لا نصل إلى هذا الموقف ومايتنتج عنه من تأثيرات، يجب على كل شخص، كل في موقعه، أن يعمل بكل طاقته لإيجاد وتحقيق المستوى المطلوب من العمل المتوازن. وأن نحاول الخروج من هذا المأزق التي تقع فيه عمليات تأمين الكوارث التي تواجه في أيامنا هذه ظروفاً قاسية والمستقبل يبدو قاتماً إن لم يعمل الجميع على تغيير الواقع نحو الأفضل.

ترجمة: يوسف جناد
شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين
مديرية الحريق والأخطار المختلفة

تأمين التحكم في الآبار النفطية
(مختصر لغطاء تأمين أساسي)

جورج قبّان

الوسطاء المتحدون لندن United INS

تهدف وثيقة التحكم في الآبار إلى تعويض شركة التشغيل (Operator)، التي تكون عادةً بمثابة المؤمن له رغم أن الوثيقة تمتد لتشمل المقاولين وغيرهم ممن لهم مصلحة تأمينية في غطاء التأمين، عن المصاريف والنفقات التي تتكبدها بغية إعادة التحكم في البئر أو الآبار التي تعرضت للثوران.

فقدان التحكم

ينشأ فقدان التحكم في الآبار عندما يزداد الضغط داخل البئر إلى الحد الذي يخرج عن سيطرة أجهزة ومعدات السلامة المثبتة على فوهة البئر. ففي الحالات الاعتيادية يعمل ثقل (وزن) طين الحفر أو السوائل الأخرى في البئر بالحفاظ على التوازن داخل البئر: بالضغط النازل نحو الأسفل والذي يزيد عن الضغط الداخلي الصاعد نحو أعلى البئر. فإذا زاد الضغط الصاعد عن الضغط النازل فإن مانعة الثوران (Blowout Preventer)، وغيرها من أجهزة السلامة، تعمل أو تُدار للتحكم بالتدفق الصاعد، وعند فشل مانعة الثوران وهذه الأجهزة في أداء وظيفتها فإن التدفق بغير انتظام أو انضباط من داخل البئر يصبح أمراً محتملاً، وبالتالي يصبح موضوعاً للمطالبة.

أي الآبار تغطيها الوثيقة؟

يمكن استعمال وثيقة التحكم بالنسبة للآبار الموجودة في المناطق المغمورة والبرية

لتغطية الآبار الاستكشافية والإنتاجية وكذلك الآبار الخاضعة للصيانة والآبار المسدودة والآبار المهجورة .

تأسيس المطالبة بالتعويض

يتأسس حق المؤمن بالتعويض بموجب وثيقة التأمين في حالة توفر الشرطين الأساسيين التاليين :

١ ـــ أن يكون البئر المؤمن عليه قد أصبح خارج تحكم المؤمن له .

٢ ـــ أن يكون المؤمن له قد تكبد المصاريف لإعادة تحكم بمثل هذا البئر .

ويمكن تعريف البئر الذي يصبح خارج التحكم كما يلي :

يعتبر البئر المؤمن عليه خارج التحكم عند التدفق المستمر لطين الحفر أو النفط أو الغاز أو الماء فوق سطح الأرض أو فوق قاع البحر بشكل لا يمكن السيطرة عليه .

واعتماداً على هذا التعريف فإن التدفق المؤقت لطين الحفر أو أي من السوائل الأخرى ، وهو ما يعرف بالارتداد (Kick) لا يؤسس قاعدة للمطالبة بالتعويض بدعوى أن البئر قد أصبح غير خاضع للتحكم ؛ ولذلك فإن الخسارة التي تقع في باطن البئر لا تكون مشمولة بالغطاء .

لكي تتأســس المطالبة فإن تدفق السوائل من باطن البئر يجب أن يكون مستمراً ولا يمكن التحكم به . ومتى ما تحققت هذه الحالة ـــ أي استمرار التدفق وفشل إجراءات التحكم ـــ فإن شركة التأمين تعوض المؤمن له عن التكاليف التي يتكبدها لإعادة التحكم .

آبار التنفيس (أو الإغاثة)

يعرف بئر التنفيس ـــ الذي يسمى أيضاً البئر المائل أو البئر الاتجاهي ـــ على أنه بئر منحرف يتم حفره بهدف التخفيف من الضغط الواقع على بئر مجاور تعرض إلى الثوران .

فيما يخص وثيقة التأمين ، هناك تمييز واضح بين :

ـــ تغطية بئر التنفس ذاته .

ـــ وتغطية كلفة حفر مثل هذا البئر .

فالوثائق النموذجية تنص على :

« قبول شركة التأمين بالتغطية المؤقتة لبئر التنفس شريطة إعلام شركة التأمين مسبقاً بنية المؤمن له القيام بحفر بئر إسعافي وتسديد قسط إضافي يتم الاتفاق عليه » .

الرائد العربي ـــ

أما فيما يخص تكاليف حفر بئر الإغاثة ، فإن تغطيته لا تكون مشمولة بهذا النص ، إذ أن مثل هذه التغطية ترد في مكان آخر في وثيقة التأمين .

وقد تنص وثيقة التأمين على :

« عدم تغطية أي بئر إسعافي ما خلا كلفة حفر البئر الإسعافي بمقتضى الوثيقة » .

أو قد تنص الوثيقة على تغطية كلفة حفر البئر الإسعافي في ديباجة الوثيقة ، حيث تذكر هذه الكلفة ضمن حدود مسؤولية شركة التأمين لتعويض المؤمن له عن جملة من الكلف ، بما فيها تكاليف المعدات والخدمات المقدمة من الأفراد والشركات المختصة بالتحكم بالآبار ، الضرورية لإتمام السيطرة على البئر الثائر .

بعض التعريفات الضرورية

نضم بعض وثائق التحكم بالآبار تعريفات للمصطلحات الفنية المستخدمة في الشروط أو التي ترد في ثنايا الوثيقة ـــ وذلك لتجنب الاختلاف في الفهم بين المؤمن له وشركة التأمين ، وقد تفرد بعض هذه الوثائق قسماً منفصلاً للتعريفات ، ويمكن القول عموماً بأن أهم المصطلحات التي تأتي الوثائق على ذكرها هي : بئر خارج عن التحكم ، ثوران البئر ، التغور ، المصاريف .

بئر خارج عن التحكم

يعتبر البئر خارجاً عن التحكم طالما يتدفق منه باستمرار سوائل الحفر أو النفط أو الغاز أو الماء فوق مستوى سطح الأرض أو فوق مستوى قعر البحر ، وبشكل لا يمكن السيطرة عليه .

ثوران البئر

يعني الثوران الانطلاق الفجائي والعرضي والمستمر غير القابل للسيطرة لسوائل الحفر من البئر إلى ما فوق سطح الأرض أو فوق قعر البحر متبوعاً بتدفق مستمر للنفط أو الغاز أو الماء بشكل غير قابل للسيطرة نتيجة للضغط المتجه نحو الأعلى داخل أعماق البئر أثناء حفر أو صيانة مثل هذا البئر .

التغور

يعني هذا المصطلح تكون وهدة ، تشبه الفوهة الرأسية للبركان ، فوق سطح الأرض في

المنطقة المحيطة بالبئر نتيجة لتدفق الغاز أو النفط أو الماء بشكل لا يمكن التحكم فيه والناشيء عن التحات والتفجر الذي يحدثه الغاز .

المصاريف

بالنسبة للمصاريف فإن الوثيقة تلجأ إلى شرح ماهية المصاريف بدلاً من تعريفها بالنص على أن شركة التأمين تعوض المؤمن له ، عندما تكون الآبار المؤمنة غير قابلة للتحكم ، عن : كلفة المواد والتجهيزات الضرورية وكذلك خدمات المقاولين ومعداتهم وخدمات الأفراد أو الشركات المتخصصة في السيطرة على الآبار بما في ذلك الحفر الاتجاهي والعمليات المماثلة اللازمة لإعادة التحكم .

ويمضي الشرح بتحديد مسؤولية شركة التأمين عن المصاريف بالنص على أن هذه المسؤولية تنتهي عندما يتم التحكم في هذه الآبار فوق سطح الأرض أو فوق قعر البحر إن كانت الآبار تقع في عرض البحر .

بعض الاستثناءات التي ترد في وثيقة التأمين

تستثني وثيقة التحكم في الآبار ، كغيرها من وثائق التأمين ، جملة من الأخطار التي :

١ ـــ قد تكون موضوعاً لوثائق تأمين أخرى .

٢ ـــ لا يمكن التأمين عليها إطلاقاً .

وفيما يلي سنستعرض بعض هذه الاستثناءات :

١ ـــ الإصابات البدنية بما فيها الوفاة

يشمل هذا الاستثناء المسؤوليات القانونية لقاء المصاريف المتكبدة عن الإصابات البدنية والأمراض وتأمين إصابات العمل .

وينهض الاستثناء من طبيعة الخطر الذي تغطيه الوثيقة ـــ فهي تتسع للمصاريف المتكبدة لقاء إعادة السيطرة من قبل المؤمن له على بئر النفط . وهذه المصاريف مفصلة في الوثيقة . وعليه إذا تأسست على المؤمن له مسؤولية قانونية عن أضرار بدنية كنتيجة لمحاولة إعادة السيطرة على البئر الثائر ، وتكبد مصاريف ونفقات معينة بموجب هذه المسؤولية فإن الوثيقة لا تغطي مثل هذه المصاريف .

هناك وثائق تأمين متخصصة لتغطية مثل هذه المسؤولية والمصاريف المترتبة عليها .

٢ ـــ خسارة البئر (Loss of Hole) وبعض المصاريف المتعلقة بالتشغيل

لا تكون شركة التأمين مسؤولة عن المصاريف المترتبة على فقدان السوائل المستعملة في الحفر ، ومعدات الحفر وتضرر الممتلكات ، وخسارة الإنتاج ، وتكاليف البحث عن المعدات المفقودة داخل البئر ، وكذلك تكاليف إعادة تكييف البئر لاستئناف عمليات الحفر .

يمكن التأمين على بعض الفقرات الواردة في هذا الاستثناء بموجب وثائق تأمين متخصصة ، مثال ذلك التأمين على الممتلكات والمعدات بموجب وثيقة تأمين ضد الحريق أو على أساس تأمين جميع الأخطار . وبعض مفردات هذا الاستثناء لا تخضع للتأمين لأن طبيعتها تحول دون ذلك : فهي مما يدخل في صلب العمليات وتخضع للاستهلاك أو الاندثار السريع أو الفقدان أثناء العمليات .

٣ ـــ آبار الإغاثة (أو التنفيس) (Relief Wells)

لا تكون هذه الآبار مشمولة بغطاء التأمين ما خلا كلفة حفر بئر التنفس ذاته ـــ كما هو منصوص عليه في الوثيقة ـــ أو يتم الاتفاق عليه بين المؤمن له وشركة التأمين .

يلجأ المؤمن إلى حفر بئر تنفيس بهدف التخفيف من الضغط الداخلي على البئر ، أو الآبار المجاورة المؤمنة التي تعرضت للانفجار ، وإعادة التحكم بمثل هذه الآبار .

يراد من هذا النص استبعاد بئر التنفيس من غطاء الوثيقة . وعلة ذلك أن انفجاراً في بئر مغطى بالتأمين قد يغير من حدة الضغوط في باطن الأرض ولهذا فإن حفر بئر التنفيس ينطوي على خطورة أكبر مقارنة بحفر بئر لأغراض الاستكشاف أو الإنتاج .

ولو افترضنا أن بئر التنفيس ، ولسبب من الأسباب ، لا يمكن التحكم فيه فإن كلفة إعادة التحكم بهذا البئر لا تكون خاضعة للتعويض بموجب الوثيقة . وقد يمتد نطاق هذا الاستثناء إلى تلك الحالات التي تنشأ من جراء فقدان التحكم ببئر التنفيس كنتيجة لفقدان السيطرة أساساً على البئر المغطى بوثيقة التأمين . ولولا هذا الاستثناء فإن غطاء الوثيقة كان سيتسع لتغطية أي بئر لم يعد ممكناً التحكم فيه .

٤ ـــ الأعمال الحربية والعدوانية ... إلخ

يرد هذا الاستثناء في وثائق التأمين كافة ما خلا وثائق التأمين البحري وضمن شروط معينة .

٥ ــ الأسلحة النووية والمواد الإشعاعية ... إلخ

يرد هذا الاستثناء في وثائق التأمين كافة باستثناء حالات معينة يخضع فيها تأمين الأضرار المترتبة على خطر نووي إلى اتفاقات خاصة ضمن مجمعات وطنية متخصصة .

٦ ــ الحرب الأهلية ، التدمير من قبل السلطات المعنية ، المصادرة

تختلف صياغة هذا الاستثناء من وثيقة إلى أخرى ، ويمكن القول إن مفردات الاستثناء تنصب على استبعاد تلك المصاريف والكلف التي قد تترتب على واحدة من الوقائع التالية :

أ ــ الانتفاضة أو التمرد أو الثورة أو الحرب الأهلية أو القوة العاصبة للسلطة أو الأعمال التي تقوم بها السلطات الحكومية في كبح أو محاربة مثل هذه الحوادث .

ب ــ التدمير بموجب القوانين والأحكام التي تنظم الحجر والكمارك .

ج ــ مصادرة الأموال من قبل الحكومة أو السلطات العامة .

٧ ــ الكوارث الطبيعية

تنص وثائق التحكم في الآبار على استثناء الخسارة أو الضرر المتسبب عن أو يعزى إلى الزلزال أو الانفجار البركاني ، وكذلك الحريق و /أو الانفجار و /أو الموجة البحرية (اللجة التيارية) المترتبة على الزلزال أو الانفجار البركاني .

يمكن استبعاد هذه الاستثناءات في المناطق التي لا تكون عرضة للزلازل أو البراكين . وبالنسبة للمناطق التي تحف بمواقع الزلازل والبراكين فإن استبعاد الاستثناء يمكن أن يتم من خلال قسط تأمين إضافي .

٨ ــ الآبار التي تخضع لشرط الاستمرار (Continuation Clause)

ينص هذا الشرط على استثناء الآبار المؤمنة بموجب شرط الاستمرار ، إن وجد ، تحت وثيقة التأمين الآيلة إلى الانتهاء أو المنتهية .

وتبرير هذا الاستثناء هو أن شرط الاستمرار ينص على استمرار غطاء التأمين بغض النظر عن تاريخ انتهاء أجل التأمين ، ويقتضي هذا الاستثناء فإن استمرار الغطاء يكون منوطاً بالوثيقة المنتهية . وبالطبع ، في حالة عدم وجود وثيقة تأمين أخرى منتهية ، أو أن وثيقة أخرى كانت موجودة إلا أنها لم تتضمن شرط الاستمرار ، فإن كافة الآبار تحت الوثيقة الحالية النافذة تخضع لضمان هذه الوثيقة منذ ابتداء التأمين .

الشروط العامة للوثيقة

تتضمن وثيقة التأمين التي نسميها « قياسية » احتياطاً ، بعض الشروط العامة التي تفرض التزامات معينة على المؤمن له — كما هو الحال في وثائق التأمين الأخرى ، غير أن عدداً من هذه الشروط خاصة بوثيقة التحكم بالآبار . وفيما يلي نستعرض هذه الشروط بسرعة :

١ — شرط تثبيت مانعة الانفجار

يشترط لقيام مسؤولية شركة التأمين تثبيت المؤمن له لمانعة انفجار (Blowout Preventer) ، ذات مواصفات متعارف عليها في حقل حفر الآبار النفطية ، على فوهة البئر .

وقد يرد ضمن هذا الشرط تعريفاً للانفجار على أنه تدفق مفاجىء ، عرضي ، مستمر وغير خاضع للسيطرة من البئر فوق سطح الأرض متبوعاً بالتدفق المستمر واللا نظامي للنفط أو الغاز أو الماء نتيجة للضغط الداخلي أثناء عمليات حفر البئر أو صيانته .

٢ — شرط تفتيش وتدقيق مستندات المؤمن له

تعطي وثيقة التأمين الحق لشركة التأمين بتدقيق مستندات المؤمن له التي لها علاقة باحتساب قسط التأمين ، ولهذا يقع على عاتق المؤمن عبء الاحتفاظ بالسجلات والوثائق الضرورية بهذا الشأن . وقد يمتد نطاق هذا الشرط ليشمل ، إضافة إلى المؤمن له ، شركة التشغيل (Operator) .

٣ — شرط التخلي

يرد هذا الشرط في العديد من وثائق التأمين ، ومقتضاه لا يحق للمؤمن له التخلي عن أية ممتلكات لشركة التأمين .

وينهض إشكال هنا لأن التخلي ، كما هو الحال في التأمين البحري ، ينصب على الخسارة الكلية الحكمية وعلى محل تأمين ملموس . في حين أن وثيقة التحكم بالآبار ، رغم الإشارة إلى الآبار ، تنصب على كلفة إعادة التحكم بالآبار . ولهذا فإن المقارنة السطحية بين الآبار والسفن على أن كلاهما يشتركان في كونهما محلاً للتأمين ليست واردة في أحكام وثيقة التحكم .

ومع هذا تبقى المقارنة بين مصاريف العمل والمقاضاة ، في التأمين البحري على

الأجسام، وبين المصاريف التي يتكبدها المؤمن له بغية إعادة التحكم في بئر ثائر. لكن هذه المقارنة ليست صحيحة، فالشروط المعهدية لتأمين السفن Institute Time Clauses (Hulls) تتضمن :

١ ـــ التأمين على السفن.

٢ ـــ التأمين على مصاريف العمل والمقاضاة.

كما أن وثيقة التحكم لا تؤمن على الآبار، رغم الإشارة إلى الآبار، بل تكاليف إعادة التحكم؛ ومثل هذه التكاليف لا علاقة لها بالخسارة الكلية لقيمة الآبار. وعليه لا يمكن للمؤمن له التخلي الطوعي عن الآبار لشركة التأمين.

٤ ـــ استرداد الخسارة من شركات تأمين أخرى

قد تنهض حالات يكون فيها المؤمن له مؤمناً تحت وثيقتين أو أكثر، ويحق له، ظاهرياً فقط، استرداد خسارته بأكثر من حجمها الحقيقي ـــ أي أكبر من الحدود القصوى التي قبلتها واحدة أو أكثر من شركات التأمين التي أجري فيها التأمين لصالح المؤمن له.

فقد يكون المؤمن له (شركة النفط) هو المسؤول عن التشغيل (Operator) في أحد الآبار وله، في ذات الوقت، مصلحة جزئية، غير تشغيلية، في عشر آبار أخرى، ولهذا فإنه قد يلجأ إلى تأمين أحد عشر بئراً ضمن وثيقة واحدة؛ ولكن شركات التشغيل لهذه الآبار العشرة، ربما قاموا بالتأمين على هذه الآبار بعلم أو دون علم المؤمن له. ومن هنا حرص شركة التأمين على عدم تسديد تعويض بأكثر من قيمته الحقيقية. ولذلك تلجأ شركة التأمين إلى النص في الوثيقة على أنها لن تكون مسؤولة عن تسديد تعويضات حصل عليها المؤمن له من الغير.

٥ ـــ شرط تقليل الخسارة من قبل المؤمن له

تشترط الوثيقة قيام المؤمن له باتخاذ التدابير المعقولة لمنع أو تقليل الخسارة. وتسكت هذه الوثيقة، وغيرها عما إذا كانت كلفة هذه التدابير خاضعة للتعويض.

٦ ـــ شرط إبلاغ شركة التأمين بالخسارة

يكون المؤمن له بموجب هذا الشرط ملزماً بإبلاغ شركة التأمين فوراً بأي حادث أو واقعة يمكن أن يكون موضوعاً للمطالبة.

٧ ــ التحكيم

عند حصول نزاع بين المؤمن له وشركة التأمين يحال النزاع إلى التحكيم ، إلا أن صياغة شرط التحكيم قد تحصر النزاع بالاختلاف بين الطرفين على قيمة الخسارة . ويتضمن الشرط تفاصيل إجراءات التحكيم ، والهيئة التحكيمية وكلفة التحكيم .

٨ ــ تقادم المطالبة

تنص معظم القوانين على تحديد الفترة التي يحق فيها للمؤمن له تقديم مطالبته أو إقامة الدعوى القضائية . وما لم ينص خلاف ذلك فإن القوانين السارية هي التي تكون نافذة .

٩ ــ شرط الحلول

يترجم هذا الشرط القاعدة العامة المعروفة بأن شركة التأمين تحل محل المؤمن له في كافة حقوقه ضد الطرف الذي تسبب في الضرر ، إلا أن المعهود أن شركة التشغيل عادةً ما ترفع المسؤولية عن كاهل المقاول فيما يخص تكاليف التحكيم ، وبذلك لا تحل شركة التأمين محل المؤمن له . وقد ينص في العقد بين شركة التشغيل والمقاول على تحميل الأخير كلفة الضرر بسبب إهماله .

١٠ ــ شرط رفع المسؤولية

تعطي شركة التأمين ، بموجب هذا الشرط ، امتيازاً للمؤمن له لإعفاء أي شخص أو شركة أو مؤسسة ، تقوم بالعمل نيابة عن المؤمن له بموجب عقد وخلافه بشرط أن يكون الضرر الحاصل ، الذي يخضع لهذا الإعفاء ، له علاقة بعمل المؤمن له .

وبذلك تلغي ، أو تقلص ، شركة التأمين من حقها بالرجوع على مسبب الضرر . (راجع الشرط ٩) .

١١ ــ شرط الإلغاء

يجري التأمين على كلفة إعادة التحكم بالآبار لمدة اثني عشر شهراً ، وينتهي التأمين مع تخلي المؤمن له عن الحفر أو إكمال الحفر ، مع الأخذ بعين الاعتبار لشرط الاستمرار ، الذي يرد في مكان آخر .

ويمكن للطرفين إلغاء الوثيقة بإشعار الطرف الآخر بالإلغاء وخلال فترة ينص عليها في الوثيقة كأن تكون شهراً واحداً أو ثلاثة شهور . وبالطبع لا يحق لشركة التأمين إلغاء الوثيقة بالنسبة للآبار التي هي قيد الحفر والفحص والتعميق والصيانة وإعادة التكييف عند الإلغاء الفعلي .

١٢ ـــ شرط الاستمرار

ينص هذا الشرط على أن العمليات التي بدأ بها المؤمن له أثناء فترة التأمين تكون مغطاة بغض النظر عن تاريخ انتهاء وثيقة التأمين ، ويستمر التأمين بموجبه لغاية إكمال هذه العمليات أو عند تخلي المؤمن له عن البئر .

ملحق التلوث

بما أن ثوران الآبار قد يؤدي إلى تأسيس مسؤولية قانونية على المؤمن له تجاه الغير ، فإنه يلجأ إلى شراء ملحق التلوث الذي يغطي :

أ ـــ المبالغ التي يكون المؤمن له مسؤولاً عن تسديدها ، بموجب القانون أو شروط عقد التأجير أو الترخيص الخاص بالنفط أو الغاز ، لتغطية كلفة أعمال التصليح لمصالح الغير أو كتعويض للأضرار البدنية سواء كانت مميتة أو غير مميتة ، أو كتعويض عن الضرر الذي يلحق باستعمال الممتلكات ، المتسببة مباشرة عن التلوث الناشيء من الآبار المؤمنة في الوثيقة .

ب ـــ التكاليف المترتبة على إزالة وتنظيف المواد الملوثة أو كلفة المحاولات بهذا الشأن بما في ذلك كلفة احتواء أو تحويل هذه المواد الصادرة من الآبار المتفجرة ، أو منعها من الوصول إلى الشواطيء .

ج ـــ التكاليف والمصاريف المتكبدة في الدفاع ضد أية مطالبة ناشئة بدعوى التلوث ، الصادر عن الآبار المؤمن بموجب الوثيقة بما في ذلك تكاليف الدفاع ومصاريف المقاضاة التي يحكم بها ضد المؤمن له . ويشترط في كل ذلك بأن التلوث قد جاء نتيجة لـ :

١ ـــ حادث حصل أثناء فترة التأمين المثبتة في الوثيقة .

٢ ـــ حادث أدى إلى مطالبة مشمولة بغطاء وثيقة التحكم بالآبار .

ملاحق أخرى

هناك ملاحق أخرى يمكن إضافتها إلى الوثيقة وهي :

(أ) ملحق التحكم في الآبار من الباطن

يعوض المؤمن له بموجبه عن التكاليف المكبدة للتحكم بالتدفق غير الإرادي للنفط أو الغاز أو الماء من باطن البئر وانتقال هذا التدفق من طبقة جوفية إلى طبقة جوفية أخرى من خلال حفرة البئر المؤمن عليه ، بحيث أن استمرار هذا التدفق يحول دون استمرار العمليات .

(ب) ملحق ضمان سلامة الآبار

يعوض المؤمن له عن التكاليف والنفقات المتكبدة فعلاً لمنع وقوع الخسارة في الوقت الذي تتعرض فيه معدات الحفر أو الصيانة أو الإنتاج إلى الخسارة أو الضرر بسبب : (الصاعقة ، الحريق ، الانفجار ، الانبعاج (الانفجار نحو الداخل) ، فوق سطح الأرض ، أو فوق قعر البحر ، ارتطام أو اصطدام المرساة أو زنجير (سلسلة) أجهزة السحب (Trawl Board) ، شبكة الالتقاط (Fishing Net) ؛ الفيضان ، الإضراب ، الشغب ، الاضطرابات المدنية والضرر العمدي) .

في تلك الحالات التي تتطلب إعادة الدخول في البئر الأصلي بغية الاستمرار في العمليات أو استعادة إنتاج بئر مغلق أو مهجور .

(ج) ملحق العناية والحراسة والسيطرة

يغطي المسؤولية القانونية أو العقدية للمؤمن له (كشركة نفطية تعمل على سبيل الإجارة أو شركة مشاركة في الإنتاج) عن الخسارة أو الضرر المادي أو النفقات المتكبدة على سبيل الإنقاذ للمعدات الحقلية بما في ذلك ماسورة الحفر ، طوق الحفر ، فصلة الحفر ... إلخ المستأجرة من قبل المؤمن له أو تحت عنايته وحراسته أو سيطرته في موقع أي بئر مؤمن عليه .

(د) ملحق مصاريف الإخلاء

يوسع هذا الملحق غطاء التلوث بتعويض المؤمن له عن التكاليف والمصاريف المعقولة التي يتكبدها في إجلاء الناس (باستثناء العاملين لديه) أو نقل الحيوانات والممتلكات

(باستثناء ممتلكاته أو ممتلكات العاملين لديه من مقاولين وغيرهم) شريطة أن يحصل هذا الإجلاء أو النقل بناءً على أوامر السلطات المحلية أو المركزية أو سلطة ذات اختصاص ، وبعد فقدان التحكم في البئر بسبب :

ـــ وقوع الحريق .
ـــ تسرب النفط أو الغاز .
ـــ التهديد الوشيك بوقوع الحريق أو التسرب .
(والذي أدى أو يؤدي إلى مطالبة مشمولة بغطاء الوثيقة)

(هـ) ملحق تمديد إعادة الحفر والإصلاح

عندما تكون الوثيقة الأساسية شاملة لتأمين الكلفة المترتبة على إعادة الحفر ، يضاف هذا الملحق لتعويض المؤمن له عن التكاليف والمصاريف الفعلية التي يتكبدها المؤمن له لتصليح أو إعادة حفر بئر أو أي جزء منه والذي قد تضرر مباشرة كنتيجة للأضرار المادية لمعدات الحفر أو الصيانة أو الإنتاج أو منصة الحفر (Platform) بسبب :

الصاعقة ، الحريق ، الانفجار ، الانبعاج فوق سطح الأرض أو فوق قعر البحر .
الاصطدام بالمركبات أو الناقلات البرية أو البحرية أو الجوية .
الزوابع ، الفيضان ، الزلزال ، الفوران البركاني .
انهيار برج الحفر أو الصواري .
الإضراب ، الشغب ، الاضطراب المدني أو الضرر العمدي .
وبالنسبة للآبار في المناطق المغمورة : اصطدام المرساة ، الزنجير (السلسلة) ، أجهزة القطر أو شبكات الالتقاط .

التحكم في الآبار
المعلومات الأساسية لدراسة طلب التأمين

ــ اسم البلد

ــ اسم الحقل النفطي أو رقم منطقة الامتياز (بري / بحري) .

ــ اسم الشركة المشغلة .

ــ المؤمن له .

ــ غطاء التأمين المطلوب :

- إعادة التحكم في الآبار
- إعادة الحفر / المصاريف الإضافية
- التلوث والنضوح والتنظيف
- التحكم في الآبار من الباطن
- ضمان سلامة الآبار
- العناية والحراسة والسيطرة
- مصاريف الإخلاء
- كلفة تمديد إعادة الحفر والإصلاح

ــ الحدود القصوى للمسؤولية

ــ تاريخ ابتداء التأمين

ــ طبيعة الرواسب الجوفية : غازية أو نفطية

ــ الضغط في فوهة البئر

ــ درجة حرارة المادة المستخرجة

ــ عمق الرواسب

ــ نوع الأجهزة في فوهة البئر

ـــ طبيعة الأرض أو قعر البحر

ـــ عمق المياه

ـــ عدد الآبار الاستكشافية

ـــ عدد الآبار المستثمرة

ـــ عدد الآبار المتبطلة (غير العاملة)

ـــ عدد الآبار المسدودة

ـــ العمق الإجمالي لجميع الآبار

ـــ نوع واسم أرصفة أو أبراج الحفر

ـــ نوع مانعة الثوران المستخدمة في الحفر

ـــ خبرة الخسارة

تأمين توقف الأعمال
(خسارة الأرباح)

مصباح كمال
الوسطاء المحكمون لندن

توقف الأعمال : تأثير الضرر المادي على التدفق النقدي

لا تستطيع الشركات الاستمرار في البقاء دون انتظام التدفق النقدي لديها . ومن وجهة نظر التأمين ، فإن الضرر المادي الذي يلحق بالأصول المادية للشركات قد يؤدي إلى آثار بالغة الحدة على عملها .

تمتد آثار الضرر المادي إلى ما يلي :

١ ــ النقص في الأموال الضرورية لإدامة عمل الشركة ، ومجابهة المصاريف الثابتة وكذلك تسديد الفوائد المترتبة على القروض من المصارف .

٢ ــ عدم القدرة على تسديد أجور العاملين .

٣ ــ الزيادة في تكاليف الإنتاج من جراء الاضطرار للعمل في مكان آخر .

٤ ــ اختفاء عنصر الربح الصافي من المبيعات .

مفهوم تأمين توقف الأعمال

يهدف تأمين توقف الأعمال إلى مواجهة النقص في التدفق النقدي في أعقاب وقوع ضرر مادي ، فالمؤمن له يحتاج إلى النقد للأغراض التالية :

١ ــ تسديد فواتير الإيجار والضرائب العقارية ، وفوائد القروض وأقساط التأمين وغيرها .

٢ ــ أجور العاملين الذين لا يستطيعون المساهمة في الإنتاج بكامل طاقتهم بسبب الضرر

المادي ، واضطرار المؤمن له ، بفضل التشريعات القانونية أو لضمان عدم خسارة خبرتهم لمنافسيه ، على دفع أجورهم وعدم تسريحهم .

٣ ـــ أجور تسريح أولئك العاملين ، وخاصة غير الماهرين منهم ، ممن يضطر المؤمن له إلى الاستغناء عن خدماتهم عقب وقوع الحادث .

٤ ـــ مواجهة كلفة الاستمرار في عمل الشركة في موقع آخر (هذه الكلفة يجب أن لا تتجاوز حسب شروط وثيقة التأمين ما يعرف بالحد الاقتصادي (Economic Limit)) .

٥ ـــ المساهمة في استعادة الربح الصافي للشركة .

آلية تأمين توقف الأعمال

يمكن لحسابات الشركة قبل وقوع الضرر ، بافتراض عدم التغير في مصاريف التشغيل للسنة القادمة ، أن تكون كما يلي :

كلفة الإنتاج	١٠٠ر٠٠٠	المبيعات	٢٠٠ر٠٠٠
مصاريف إدارية (٤٥٪)	٩٠ر٠٠٠		
الربح الصافي (٥٪)	١٠ر٠٠٠		
	٢٠٠ر٠٠٠		٢٠٠ر٠٠٠

إن رقم المبيعات هنا يتمثل بالعناصر الثلاث المقابل له ـــ أي :
كلفة الإنتاج
المصاريف الإدارية
الربح الصافي

تعرّف المبيعات في وثيقة تأمين توقف الأعمال كما يلي :
المبالغ المحققة من بيع البضائع أو الخدمات أثناء العمل في محلات المؤمن له .
ويمكن القول ، إذن ، إن كل دولار في رقم المبيعات يمثل :
نسبة من كلفة الإنتاج
والمصاريف الإدارية
والربح الصافي

ماذا يحصل عندما يلحق الضرر بالأعمال ؟

١ ـــ انخفاض إنتاج وبيع البضائع الذي يؤدي بدوره إلى انخفاض رقم المبيعات (أي انخفاض المبالغ المستلمة من بيع البضائع) .

٢ ـــ هبوط في التكلفة الأساسية للإنتاج (أي كلفة الإنتاج وكلفة شراء المواد الأولية) يتناسب مع الهبوط في مستوى الإنتاج .

٣ ـــ استمرار تكبد المصاريف الإدارية ، إلى هذا الحد أو ذاك ، وانخفاض الربح الصافي أو اختفائه نهائياً ، بدلاً من الربح الصافي يتكبد المؤمن له خسارة صافية .

بالنسبة لكلفة الإنتاج لا يتكبد المؤمن له خسارة بعيد الضرر ، إذ أن كلفة الإنتاج تميل إلى الانخفاض النسبي .

بالنسبة لصافي الربح (٥٪) والمصاريف (٤٥٪) ، فإن المؤمن له سيعاني نقصاً في المبيعات بنسبة ٥٠٪ (Shortage in Turnover) .

ماذا تدفع وثيقة توقف الأعمال في هذه الحالة ؟

تعوض الوثيقة المؤمن له عن النقص في المبيعات وبذلك تعمل على موازنة حسابات المؤمن له .

وتعوض الوثيقة أيضاً الزيادة في كلفة العمل أي المصاريف الإضافية لاستعادة مستوى المبيعات إلى ما كانت عليه قبل الضرر شريطة عدم تجاوز الحد الاقتصادي .

(الحد الاقتصادي يعني : أن مبلغ الزيادة في كلفة العمل (المصاريف الإضافية) يجب أن لا يتجاوز النقص في المبيعات (= المصاريف الإدارية + الربح الصافي) .

حسابات المؤمن له

فيما يخص وثيقة تأمين توقف الأعمال فإن الحسابات التي تؤخذ بعين الاعتبار هي :

ـــ حساب المتاجرة (Trading Account) .

ـــ حساب الربح والخسارة (Profit & Loss Account) .

حساب المتاجرة

البنود التي تدخل في هذا الحساب تتعلق بالتكاليف المباشرة (Direct Costs) ورأس المال العامل (Working Capital) .

التكاليف المباشرة

- ـــ كلفة المواد الأولية .
- ـــ أجور العاملين .
- ـــ الإضاءة والتدفئة والقوة الكهربائية .

رأس المال العامل

- ـــ المخزون (مخزون المواد المصنعة) (Stock) .
- ـــ أعمال قيد الإنجاز (Work in Progrss) .

مثال مبسط لحساب المتاجرة :

المخزون عند فتح الحساب	٤٠,٠٠٠	المبيعات	١,٥٠٠,٠٠٠
أعمال قيد الإنجاز	١٠,٠٠٠	المخزون عند غلق الحساب	٣٦,٠٠٠
مواد أولية	٥٠٠,٠٠٠	أعمال قيد الإنجاز	٩,٠٠٠
التعبئة والتغليف	٤٦,٠٠٠		
النقل	٣٠,٠٠٠		
الأجور	٤٢٠,٠٠٠		
الإضاءة	١٠,٠٠٠		
التدفئة	٢٠,٠٠٠		
القوة الكهربائية	١٠,٠٠٠		
الربح الإجمالي	٤٥٩,٠٠٠		
	١,٥٤٥,٠٠٠		١,٥٤٥,٠٠٠

الربح الإجمالي الذي يمثل الفرق بين جانبي الحساب، يرحل لحساب الربح والخسارة .

مثال مبسط لحساب الربح والخسارة

مكافأة المدراء	٦٥,٠٠٠	الربح الإجمالي	٤٥٩,٠٠٠

الرواتب	٨٠٫٠٠٠	فوائد مستلمة	٢٥٫٠٠٠
مصاريف مكتبية	٢٠٫٠٠٠	إيجارات مستلمة	١٥٫٠٠٠
إيجارات ورسوم عقارية	٢٥٫٠٠٠		
فوائد مستحقة الدفع	١٠٫٠٠٠		
الدعاية والإعلان	٢٠٫٠٠٠		
الاندثار	٢٥٫٠٠٠		
التأمين	٨٫٠٠٠		
ديون ميتة	٣٫٠٠٠		
الربح الصافي	٢٤٣٫٠٠٠		
	٤٩٩٫٠٠٠		٤٩٩٫٠٠٠

تمثل البنود في الجانب الأيمن ، على العموم ما يسمى بالمصاريف الإدارية التي لا تشكل جزءاً من الكلفة المباشرة للإنتاج .

الربح الصافي ، الذي يمثل الفرق بين جانبي الحساب ، يرحل إلى الميزانية (Balance Sheet) .

إن الميزانية لا علاقة لها بغطاء وثيقة توقف الأعمال .

الفوائد المتوقعة من التوظيفات لا تدخل في مبلغ التأمين لأن استلام الفوائد لا يخضع للتقلبات التي قد تصيب عمل المؤمن له .

المبيعات (Turnover)

تمثل المبيعات دخل الشركة ، وتعرف في وثيقة التأمين بأنها :

المبالغ المدفوعة أو المستحقة الدفع للمؤمن له لقاء بيع البضائع أو تقديم الخدمات أثناء تأدية المؤمن له للعمل في المحلات المذكورة في جدول الوثيقة .

العناصر المكونة للمبيعات

١ ـــ المصاريف المتغيرة .

٢ ــ المصاريف الثابتة .
٣ ــ الأجور .
٤ ــ الربح الصافي .

١ ــ المصاريف المتغيرة

تشمل هذه المصاريف ما يلي :
ــ كلفة شراء المواد الأولية (أو شراء مخزون) .
ــ مواد التعبئة والتغليف .
ــ كلفة النقل (إذا كان نقل البضائع يتم بواسطة المركبات العائدة للمؤمن له ، فإن هذا البند لا يدخل عادةً ضمن تصنيف المصاريف المتغيرة) .

تعتبر هذه المصاريف متغيرة لأنها تتغير مباشرة بالتناسب مع مستوى الإنتاج ، زيادةً وانخفاضاً .

٢ ــ المصاريف الثابتة

تشمل ما يلي :
ــ مكافآت المدراء .
ــ إيجارات مستحقة الدفع .
ــ ضريبة العقارات .
ــ فوائد على الديون مستحقة الدفع .
ــ المصاريف المكتبية .

لا يمكن تجنب هذه المصاريف وتعرف عادةً بالمصاريف الإدارية .

٣ ــ قائمة الأجور

تشمل ما يلي :
ــ الأجور والرواتب .
ــ رواتب المدراء (وليس مكافآت المدراء) .

أهمية بند الأجور

- التشريعات المعاصرة تنظم عملية الاستخدام والتسريح ، ولا يستطيع رب العمل الاستغناء عن عماله بالفصل بعد وقوع الضرر .
- خدمات العمال والفنيين الماهرين ضرورية :
  - عند تركيب المكائن الجديدة بعد الضرر .
  - عدم خسارتهم للمنافسين .

٤ ـ الربح الصافي

يمثل الربح الصافي الفرق بين ما نستلمه الشركة من مبالغ وبين ما تنفقه من مصاريف (انظر المثال المبسط لحساب الربح والخسارة) .

على ماذا يتم التأمين ؟

أسهل مقترب لتحديد العناصر المراد التأمين عليها هو تحديد ما سيخسره رب العمل في حالة توقف مصنعة عن الإنتاج . إن استعراضاً سريعاً للعناوين التالية يساعد على توفير الإجابة على السؤال .

المصاريف المميزة

إن هذه المصاريف تتغير مع مستوى الإنتاج ، فإذا توقف العمل لا يؤدي إلى خسارة المؤمن له لهذه المصاريف . وعليه فإن التأمين لا يجري على هذه الفقرة .

المصاريف الثابتة

يتعين على صاحب العمل مواجهة هذه المصاريف رغم الهبوط في مستوى الإنتاج . وعليه يجب التأمين على هذه الفقرة .

قائمة الأجور

توقف العمل لفترة قصيرة سيؤدي إلى خسارة في الإنتاج ، لكنه لا يؤدي إلى تخفيض في قائمة الأجور . أما إذا توقف العمل لفترة أطول والذي يؤدي إلى تسريح بعض العاملين

والإبقاء على العمال الماهرين فإن آثار هذا التوقف ستكون مكلفة للمؤمن له، وعليه يجب التأمين على هذه الفقرة.

الربح الصافي

يؤدي توقف العمل إلى تخفيض مستوى الربح الصافي، وبغية إرضاء المساهمين في الشركة، الذين قد يتضرروا من جراء عدم استلامهم الأرباح على مساهمتهم، يتوجب تأمين هذه الفقرة.

الثابت والمتغير في حساب الربح والخسارة

بعض البنود في حساب الربح والخسارة توحي بأنها بنود متغيرة، مثل:

- الدعاية والإعلان.
- الاندثار.
- احتياطي الديون الميتة.
- أجور المحاسبين والمدققين.

إن تصنيف هذه البنود من ضمن المصاريف المتغيرة يقوم على اعتبار أن المؤمن له يتوقف عن الإنفاق عليها عندما يتوقف العمل، إلا أن الدراسة الدقيقة للموضوع تبين بأن وجهة النظر هذه غير صحيحة. هناك بنود أخرى في حساب المتاجرة، مثل الإضاءة والتدفئة، تنطوي على إشكالية في التصنيف ولهذا فإنها تصنف على كونها شبه متغيرة.

الدعاية والإعلان

تلجأ العديد من الشركات وخاصة الشركات الكبيرة، إلى وضع ميزانية للدعاية، وقد تناط المهمة الفعلية للدعاية إلى شركة متخصصة بموجب عقد. ولهذا فإن كلفة الدعاية والإعلان تصبح من المصاريف الثابتة.

الاندثار

التعريف المعتمد للاندثار هو تخفيض قيمة الأصول الرأسمالية على أساس عدد

السنوات التي يمكن أن تبقى فيها هذه الأصول قيد العمل . الاندثار من شأنه أن يقلص مبلغ الربح الصافي إلا أنه يخلق الاحتياطي الضروري لاستبدال الأصول المستهلكة مستقبلاً .

هذا هو المفهوم المحاسبي لاندثار الأصول ، وعدا الاندثار فإن الأصول عرضة للتقادم ، والتقادم يمارس تأثيره ، ضمن الشروط الديناميكية للحياة الصناعية المعاصرة ، سواء أكانت الأصول ، وخاصة المكائن ، في حالة اشتغال أو عاطلة بسبب توقف العمل نتيجة لوقوع حادث . ولذلك فإن الاندثار يصنف أيضاً على أنه من المصاريف الثابتة .

احتياطي الديون الميتة

يمثل هذا الاحتياطي صندوقاً مالياً لمواجهة قيمة البضائع المجهزة والتي لم تسدد مبالغها ، إن تخصيص مثل هذا الصندوق يقلص من الربح الصافي ، ولكنه مفيد جداً لمواجهة عبء الديون غير المسددة ، ويعتبر الصندوق الاحتياطي من المصاريف الثابتة لأنه احتياطي للمستقبل .

أجور المحاسبين والمدققين

الأجور السنوية للمحاسبين والمدققين تدفع رغم توقف العمل ، (يتوجب التنبيه هنا أن هذه الأجور هي غير الأجور التي تدفع للمحاسبين لإعداد لائحة المطالبة بالتعويض) .

المصاريف شبه المتغيرة

إذا كان المصنع يتزود بالغاز والكهرباء والماء من مصدر خارجي ، فإن فواتير المجهزين ستشمل :

١ ـــ الوحدات المستهلكة : الاستهلاك يتغير بتغير مستوى الإنتاج .

٢ ـــ الرسوم الثابتة : وهي رسوم ثابتة على المصنع لا تتأثر بالاستهلاك أو اشتغال أو عدم اشتغال المصنع .

وقد جرت الممارسة على تأمين الإضاءة والتدفئة والطاقة كنسبة من الكلفة الكلية مع الاحتياط ضد التأمين الناقص .

فترة التعويض

تعرف الوثيقة فترة التعويض كما يلي :

الفترة التي تبدأ مع وقوع الحادث وتنتهي بانقضاء فترة التعويض القصوى والتي تتأثر خلالها نتائج العمل كنتيجة للحادث .

فترة التأمين القصوى (Maximum Indemnity Period) يختارها المؤمن له كأن تكون ستة أشهر أو ثمانية عشر شهراً ... إلخ .

أهمية مدة التعويض القصوى

١ ـــ تحديد هذه الفترة يعني تحديد الغطاء بموجب الوثيقة .

تقضي الوثيقة بأن فترة التعويض ، مع اشتراط عدم تجاوز الفترة المختارة ، تستمر طالما تكون نتائج الأعمال متأثرة بالتوقف .

ولا يتوقف غطاء الوثيقة مع تصليح الضرر المادي ، بل يتوقف عندما تصل المبيعات إلى المستوى التي كانت ستكون عليه لولا أن وقوع الضرر قد حال دونه .

ولذلك فإن معيار الغطاء هو استعادة المبيعات ، بعد الضرر ، إلى الوضع الذي كانت ستكون عليه لو لم يحصل الضرر .

٢ ـــ إن تحديد فترة التعويض القصوى يعمل على تحديد مبلغ التأمين وسعر التأمين

بغض النظر عن طول فترة التعويض القصوى التي يختارها المؤمن له (أي ١٢ شهراً أو أقل) فإن القاعدة العامة هي أن مبلغ التأمين يجب أن يكون محتسباً على الربح الإجمالي السنوي .

عند تطبيق هذه القاعدة على فترة التعويض القصوى لأقل من ١٢ شهراً ، فإن سعراً أقل يطبق على هذه الفترة .

ومن وجهة نظر اكتتابية صرفة يجب التنبيه إلى أن سعر التأمين لا يخفض بالتناسب مع طول فترة التعويض التي تقل عن ١٢ شهراً : فهذا السعر ، بالنسبة للمكتتب ، يمثل سعراً أقل ويعكس حدود مسؤولية المكتتب .

اختيار مدة التعويض القصوى

تختلف احتياجات الشركات ولكن رغم هذا الاختلاف فإن هناك بعض الاعتبارات العامة التي تساعد في اختيار فترة التعويض المناسب .

١ ـــ توفر مباني ومحلات بديلة

السؤال الذي يثار هنا هو هل إن هذه المباني والمحلات جاهزة للاستعمال مباشرة ، أم أنها تحتاج إلى بعض التحوير قبل أن يستطيع المؤمن له استعمالها لأغراض الاستمرار في الإنتاج ؟

(مثال بسيط : دور السينما أو مخازن التبريد) .

٢ ـــ المباني والمحلات القائمة

السؤال هنا ينصب على سهولة وسرعة تصليح هذه المباني والمحلات عند تعرضها للضرر .

التهديم ورفع الأنقاض ، يصبح مشكلة وموضوعاً مهما بالنسبة لمصانع التصفية والتكرير .

ثم هناك مسألة الحصول على إجازة إعادة البناء والتخطيط في ظل الضغوطات البيئية في العديد من البلدان .

٣ ـــ المواد الأولية

عند تضرر المخزون ، هل بإمكان المؤمن له أن يستبدل ما هو متضرر بسهولة بما هو موجود في الموقع أو من المجهزين ؟ وعلى المؤمن له أن يأخذ بنظر الاعتبار مسألة الاحتفاظ بمستوى معين من المخزون حسب المتطلبات الحكومية ، وهو أمر مهم بالنسبة للنفط الخام إذ أن العديد من الحكومات تفرض على شركات النفط الاحتفاظ باحتياطي معين لمواجهة الطوارئ .

٤ ـــ استبدال المكائن : الفجوة الزمانية

يعني بالفجوة الزمانية هنا الفترة بين طلب المكائن وتجهيزها وتركيبها واختبارها وبين بدء الإنتاج . وبالنسبة للمصانع القديمة يتعين على المؤمن له القيام بالتحويرات الضرورية لما هو قائم لجعله مناسباً للمكائن الجديدة .

٥ ـــ الاستفادة من مصنع آخر يعود للمؤمن له

إن توفر مصنع آخر للمؤمن له ليس أمراً تلقائياً ، فالمصنع الآخر ربما يشتغل بكامل طاقته الإنتاجية ولا يستطيع أن يعوض طاقة المصنع المتضرر .

حتى في حالة توفر طاقة احتياطية عند المصنع الآخر للمؤمن له ، فإن الاستفادة من هذه الطاقة قد يتطلب العمل بدوام إضافي .

وعدا ذلك فإن المصنع الآخر ربما لن يكون ملائماً لإنتاج ما كان المصنع المتضرر للمؤمن له ينتجه .

٦ ــ الاحتفاظ بولاء الزبائن

قد تؤدي المنافسة إلى خسارة المؤمن له لزبائنه لمنافسيه .

وفي الصناعة النفطية وبيع المنتجات النفطية ، فإن عقود البيع تفرض على المؤمن له الاستمرار في تجهيز المنتجات المتعاقد عليها ، لذلك يتعين على المؤمن له أن يأخذ فترة هذه العقود بنظر الاعتبار .

٧ ــ الأعمال الموسمية

القاعدة العامة المتبعة هو التأمين على فترة للتعويض لا تقل عن ١٢ شهراً .

تحديد مبلغ التأمين

قاعدة الإضافة

فيما مضى كان احتساب مبلغ التأمين يتم باعتماد مايعرف بقاعدة الإضافة (Addition Basis) ، وكما يدلل الاسم فإن المؤمن له كان يضيف جميع الفقرات التي يرغب بالتأمين عليها مثل : الإيجار ، الضرائب العقارية ، الأجور ، الفوائد المستحقة على القروض ، الدعاية والإعلان .

من عيوب قاعدة الإضافة أن إهمال المؤمن له تأمين أية فقرة يعني من وجهة النظر الاكتتابية الصرفة ، عدم توفر غطاء التأمين لتلك الفقرة ، ومن باب الاحتياط لمثل هذا الإهمال غير المقصود في أحيان كثيرة ، استحدثت فقرة تأمينية باسم « متفرقات » لتأمين نسبة (٥٪ أو ١٠٪) كإضافة لمبلغ التأمين .

قاعدة الاختلاف

وبالنظر لصعوبة هذه الطريقة في تكوين مبلغ التأمين استعيض عنه بما يعرف قاعدة

الاختلاف (Difference Basis) وتمتاز هذه القاعدة بالبساطة ويتطلب تطبيقها من المؤمن له إقرار :

ـــ المبيعات
ـــ البنود غير الخاضعة للتأمين (المصاريف المتغيرة) .
ـــ جميع البنود الأخرى تغطى تلقائياً .

وعليه ، لو تم طرح المتغيرات من المبيعات فإن جميع الفقرات الأخرى تصبح خاضعة للتأمين دون الحاجة إلى تخصيصها .

إن بساطة قاعدة الاختلاف تخضع لتعديل ضروري بشأن حساب المتاجرة الذي يتأثر بالفرق بين المخزون والأعمال قيد الإنجاز في بداية المدة وبين المخزون والأعمال قيد الإنجاز في نهاية المدة المحاسبية .

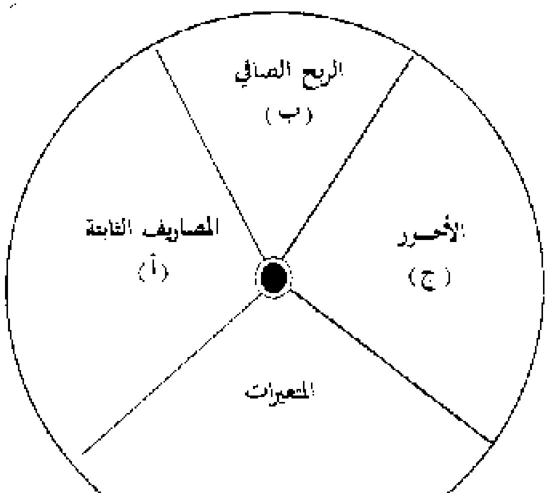

الربح الإجمالي = المصاريف الثابتة + الربح الصافي + الأجور
ويمكن التعبير عن الربح الإجمالي بطريقة أخرى :
الربح الإجمالي = المبيعات ـ المتغيرات

مبلغ التأمين : مؤشرات تحديد المبلغ في الوثيقة

تتضمن وثيقة التأمين المؤشرات الضرورية لتحديد مبلغ التأمين ، وهناك عنصران أساسيان يستحقان الاهتمام في هذا السياق وهما :

الربح الإجمالي

ومصاريف التشغيل غير المؤمنة

الربح الإجمالي

تعرف وثيقة التأمين الربح الإجمالي بأنه يمثل :

١ ــ جملة مبلغ المبيعات ومبلغ المخزون في نهاية المدة والأعمال قيد الإنجاز.

٢ ــ جملة مبلغ المخزون في بداية المدة والأعمال قيد الإنجاز ومبلغ المصاريف غير المؤمنة ، وبغية التوصل إلى هذا الأساس يتوجب على المؤمن له الالتزام الحرفي بنص الوثيقة .

المصاريف غير المؤمنة

تعرف هذه المصاريف باسم آخر وهو «مصاريف التشغيل المخصصة Specified Working Expenses» وتشمل المصاريف التي لا يراد التأمين عليها ، ويأتي ذكر هذه المصاريف في حساب المتاجرة (Trading Account) .

يمكن لطالب التأمين أن يؤمن خسارة توقف الأعمال بالشكل التالي :

(أ) ١٠٠٪ للمواد الخام

١٠٠٪ للتعبئة والتغليف

١٠٠٪ للنقل

١٠٠٪ للديون الميتة

(ب) يؤمن على البنود شبه المتغيرة كالتالي :

٨٠٪ للإضاءة

٨٠٪ للتدفئة

مع عدم التأمين على الطاقة

إن تعريف الربح الإجمالي بموجب وثيقة التأمين يتطلب :

(١) إضافة البنود التالية إلى بعضها :

١٫٥٠٠٫٠٠٠	مبيعات
٣٦٫٠٠٠	المخزون في آخر المدة
٩٫٠٠٠	أعمال قيد الإنجاز
١٫٥٤٥٫٠٠٠	

١٫٥٤٥٫٠٠٠

(٢) إضافة البنود التالية إلى بعضها

٤٠٫٠٠٠	المخزون في بداية المدة
١٠٫٠٠٠	أعمال قيد الإنجاز
٥٠٠٫٠٠٠	مواد أولية
٤٦٫٠٠٠	تعبئة وتغليف
٣٠٫٠٠٠	نقل
٣٫٠٠٠	ديون مينة
٩٢٩٫٠٠٠	

(٣) المصاريف غير المؤمنة

٢٫٠٠٠	٢٠٪ من مصاريف الإضاءة
٤٫٠٠٠	٢٠٪ من مصاريف التدفئة
١٥٫٠٠٠	١٠٠٪ من مصاريف الطاقة
١٦٫٠٠٠	

١٦٫٠٠٠

أساس مبلغ التأمين ٩٠٠٫٠٠٠

إسقاط مبلغ التأمين على الفترة القادمة

أساس مبلغ التأمين

إن الأساس المعتمد لمبلغ التأمين ـــ أي مبلغ ٩٠٠٫٠٠ لا يمثل الوضع الحقيقي للمؤمن له، لأن هذا الأساس يعتمد على حسابات السنة الماضية، ولذلك يتعين على المؤمن له، إسقاط هذا الأساس على المستقبل لضمان كفاية مبلغ التأمين بالتناسب مع فترة التعويض.

ولضمان كفاية مبلغ التأمين يجب أخذ اتجاهات الإنتاج والسوق بنظر الاعتبار منذ إعداد آخر حساب سنوي.

ويمكن تبيان الإسقاط بالمخطط التالي :

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	السنة الرابعة
سنة التأمين	تبدأ الحادثات بشأن التأمين في كانون الأول من السنة الثانية لكي يبدأ التأمين في كانون الثاني من السنة الثالثة			

ترى ما هي المتغيرات التي تؤثر على إسقاط أساس مبلغ التأمين على المستقبل؟ إن العناصر التي تساهم في زيادة رقم المبيعات يمكن أن تشمل :

ـ عامل التضخم .

ـ وزيادة الإنتاج .

فلو افترضنا أن المبيعات قد ازدادت بنسبة ١٠٪ مع بقاء المصاريف المتغيرة على حالها فإن أساس مبلغ التأمين يكون كالتالي :

٩٠٠,٠٠٠ الرقم المستل من حسابات السنة الماضية

٩٠,٠٠٠ ١٠٪ إسقاط سير الإنتاج المتوقع

٩٩٠,٠٠٠ الأساس الجديد لمبلغ التأمين

الخطوة التالية هي التأكد من أن زيادة المبلغ بنسبة ١٠٪ لقاء الزيادة المتوقعة في الإنتاج ستستمر فعلاً في المستقبل .

لنفترض أن معدل التوسع في الإنتاج سيبقى ضمن حدود ١٠٪ اعتماداً على هذا الإسقاط يكون المبلغ الذي يجب التأمين عليه كما يلي :

٩٩٠,٠٠٠ الأساس الجديد لمبلغ التأمين

٩٩,٠٠٠ ١٠٪ زيادة في سنة التأمين

١,٠٨٩,٠٠٠

تقدير مدة التعويض

بعد احتساب أساس مبلغ التأمين وإسقاطه على المبلغ يلجأ المؤمن له إلى تقدير التعويض بمقتضى شروط وثيقة التأمين تبدأ هذه المدة مع تاريخ وقوع الضرر المادي وتستمر :

إلى أن يستعاد الإنتاج إلى الوضع الذي كان عليه قبل وقوع الضرر

أو   إلى أن تستنفذ مدة التعويض القصوى المنصوص عليها في الوثيقة
أيهما يحصل أولاً

لذلك، من الضروري الاحتياط ضد احتمال وقوع الضرر في آخر يوم من مدة التأمين. ولو افترضنا اتجاه سير الإنتاج بنسبة ١٠٪ فإن أقل مبلغ للتأمين لتعويض المؤمن يكون:

١ر٠٨٩ر٠٠٠	مبلغ التأمين في آخر يوم من مدة التأمين
١٠٨ر٩٠٠	١٠٪ اتجاه الزيادة في الإنتاج
١ر١٩٧ر٩٠٠	المبلغ الذي يتناسب مع مدة التعويض في السنة الرابعة

بالرجوع إلى مخطط سير الزمن وتأثيره على احتساب أساس مبلغ التأمين، يمكن توضيح المشهد المتوقع في المخطط التالي:

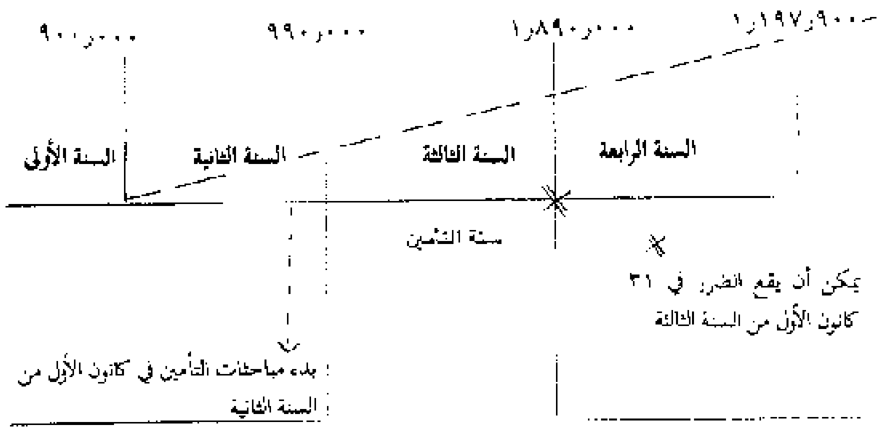

تنبيه: عند احتساب الإسقاط (Projection) من الضروري جداً اتخاذ موقف واقعي لتجنب التأمين الناقص وما يتبعه من تطبيق شرط المعدل.

نحو دليل إرشادي للمدير
في ميدان إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية

الدكتور محمد صالح علي
مركز تطوير الإدارة والإنتاجية

العملية الإدارية ليست مجرد أساليب وإجراءات فنية بحتة، بل علاقات إنسانية أيضاً، ذلك لأنها، أصلاً، عملية قيادية. والإدارة في جوهرها، هي إدارة أناس العمل.

وما دُمتَ تقود نشاط منظمه ما (شركة، مؤسسة) أو تدير مجموعة من العاملين فيها: تخطط لعملهم المشترك.. تنظمه.. توجهه.. وتراقبه.. فأنت مدير، تزاول وظيفة إدارية — قيادية، بصرف النظر عن تسمياتك الوظيفية، وعن مستوى المركز أو المنصب الإداري، الذي تشغله في الهيكل التنظيمي للمنظمة التي تعمل فيها.

تمثل العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين العاملين، رؤساء ومرؤوسين، جانباً من أهم جوانب العلاقات الإنسانية في العمل الإداري. فعلى مدى سلامة هذه العلاقات يتوقف، إلى حد بعيد، نجاحك في توحيد وتنظيم جهود العاملين، في تعميق التعاون وتعزيز الثقة المتبادلة بينهم، في تفعيل نشاطهم ورفع إنتاجية عملهم المشترك وتحسين جودته، وكذلك في تحقيق الاستجابة لديهم لتنفيذ القرارات وإيجاد الحلول لما يمكن أن يعترضهم من المشكلات والصعوبات...

من هنا، ولكي يتمكن المديرون من أداء أدوارهم على وجه أفضل في إنجاح العمل المؤسسي، لا يكفي، اليوم أن يمتلكوا المؤهلات والمهارات الوظيفية الفنية. إذ ينبغي أن يدرك هؤلاء المديرون، وكذلك الشطاء الاجتماعيون أهمية العلاقات الإنسانية في حياة المنظمات، ليس فقط، كعلاقات اجتماعية، وإنما أيضاً كعلاقات اقتصادية وإنتاجية.

وتدل التجربة على أن شركات ومؤسسات القطاع العام هي المجال الحيوي الأخصب لأنسنة العمل وتنمية العلاقات الإنسانية . وعليه كلما تجلت هذه العلاقات في تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والنفسي والثقافي للعاملين وأسرهم ، أصبح هذا القطاع أكثر قدرة على تلبية حاجات المجتمع وتأمين متطلبات تقدم الوطن وازدهاره . وكلما تطورت القوانين والتشريعات التي تحكم نشاطه وتضبط حركته ، بما يواكب الظروف الحديدة ، صار أوثق خطى وأشد شكيمة . وكلما ترشدت أساليب إدارته بات أثبت عزماً وأصلب تصميماً على تذليل الصعوبات ومواجهة التحديات .

ولكن مهما يكن من شأن القوانين أن تؤثر في تنمية العلاقات الإنسانية ، وأن تساعد في ترشيد العمل الإداري في القطاع العام ، فإن الإنسان يبقى هو الأساس في كل نجاح يحققه ، وكل تقدم يحرزه . ويبقى القائد ـــ الإداري ، دائماً بحاجة أمس إلى ، تعصيف فكره ، وإلى النصح والإرشاد في مضمار عمله .

ولا نظن أن أحداً عاقلاً يشك أو يشكك في ما للنصائح والإرشادات التي نتبادلها ، عادة ، من دور في تكوين قناعاتنا البناءة ، ومن تأثير إيجابي في تقويم سلوكنا اليومي ، وتنمية الإحساس فينا بمسؤولياتنا وواجباتنا إزاء الملكية العامة وتحاد الوطن والمجتمع والمواطن .

وبصورة عامة ، يمكن توزيع تلك الإرشادات إلى ثلاث مجموعات ، كما يلي :

المجموعة الأولى : وتمثل تلك الإرشادات التي نعتبرها صحيحة ، فنعمل بها في حياتنا العملية وتمارسها في نشاطنا الأخلاقي والتربوي .

المجموعة الثانية : وتتضمن تلك الإرشادات التي نعتبرها صحيحة ، لكننا لا نعرف ، بعد كيف نترجمها في سلوكنا اليومي .

المجموعة الثالثة : وهي تلك الإرشادات التي نعتقد أنها غير صحيحة ، أو نشك في صحتها ، أو في إمكانية تطبيقها ، على الأقل في الظروف الراهنة ، المحيطة بعملها ، فنستبعدها ونهملها ..

نهمس إليك بأربعين سؤالاً . إنها تتطرق إلى قضايا ومشكلات مختلفة ، مما تتضمنه المجموعات الثلاث المذكورة آنفاً . ولا نخفيك تفاؤلنا بأن يكون الحظ الأوفر منها للمجموعة الأولى . لم ترتب الأسئلة وفقاً لأهمية ما تثيره من القضايا ... فمثل هذا الترتيب ليس سهلاً ، بل صعب جداً ، عدا عن أنه خارج اهتمامنا . علماً بأن أهمية كل موضوع أو مشكلة تعود دائماً إلى الظروف التي تحيط بها .

الإجابات عن هذه الأسئلة لا تقتصر على « **نعم** » أو « **لا** » وإنما تتخطاها إلى إعداد **دليل إرشادي في** حقل إدارة **الأفراد** وميدان العلاقات الإنسانية .

تعامل مع هذه الأسئلة ، إذن ، على نحو آخر ، حاول أن تتخذ منها وسيلة في إعداد دليلك .

تذكر أن الدليل دليلك في علاقاتك التفاعلية مع بيئتك .. أعددته بذاتك ولذاتك ، وأنت الأدرى بذلك . وليس لأحد أن يضع نفسه مكانك للقيام بهذه المهمة ، لا في اختيار مفرداته .. ولا في شكل صيغته ...

قد تحبذ (بوصفك إدارياً ــ مديراً ــ مشرفاً ، رئيساً لمجموعة معينة من العاملين) أن تكتب دليلك هذا بصيغة المفرد المخاطب (وهو أنت) كأن تجيب ، جوازاً ، عن السؤال الأول مثلاً ، فتقول : تعامل مع مرؤوسيك كمواطنين واعين ، لهم أحاسيسهم ... وإن حبذت صيغة المفرد المتكلم ، قلت : أتعامل مع مرؤوسي كمواطنين واعين ... فالخيار لك ، اختر الصيغة الأكثر وقعاً في نفسك ، والأسلوب الأجدى تأثيراً في سلوكك .

ولعل الجدير بلفت الانتباه إليه ، هو أن لا تعتبر هذا الدليل الإرشادي دليلاً كاملاً ، كافياً ووافياً . فالحياة ، كما نعرف ، أغنى من أن تتقولب في حالات نمطية محددة ، أو أن تنحصر في وصفات جاهزة .

ولهذا ينبغي أن تترك دليلك **مفتوحاً** لئلا يصاب بداء التكلس . أدخل عليه ، مع الأيام ، كل ما تراه مناسباً من التعديلات ، حتى يعيش ويتطور . اسبغ عليه من ثقافتك وخبرتك الشخصية لون الحياة ، لكي يبقى متوهجاً بألق الحياة ، نابضاً بحركتها ...

والآن هلا عملت بصمت .. قرأت بصمت .. أعددت هذا الدليل بصمت ... فيهامسك ، ناصحاً مرشداً ، في مجال إدارة الأفراد وميدان العلاقات الإنسانية .

***

١ ــ هل تعامل مرؤوسيك كمواطنين واعين ، لهم أحاسيسهم ، مشاعرهم ، عواطفهم وطموحاتهم .. لا كما لو كانوا عجلة في آلة أو مجرد أداة للإنتاج ؟..

• فالناس الذين يعاملون كأفراد غير مسؤولين لا يمكنهم أن يتصرفوا إلا بطريقة غير مسؤولة . والعمل ، حتى يكون جيداً ، ينبغي أن يكون القائم به واعياً لمسؤولياته ومدركاً لأهمية نتائج عمله ونشاطه .

٢ ـــ هل تتصرف في علاقاتك مع مرؤوسيك بأسلوب ديمقراطي ؟

• **إن جميع العاملين في المنظمة ، وبغض النظر عن موقعهم في هيكلها التنظيمي ، يجب أن يدركوا حقيقة كونهم أعضاء في مجموعة عمل واحدة ، بل في فريق عمل واحد ، تربطهم علاقات التعاون والتعاضد التي يستوجبها تحقيق الأهداف المشتركة .**

٣ ـــ هل تولي مناخ العمل ما يستحق من اهتمامك ليكون مناخاً جيداً ، سليماً ، صحياً ومعافى ؟

• **بدون مثل هذا المناخ لا يمكن أن تكون العلاقات بين أفراد المجموعة علاقات تعاون وتعاضد . ويتوقف إيجاد المناخ الجيد هذا في العمل الجماعي ، بالمقام الأول ، على مقدرة المدير وإرادته . فالعاملون لا يمتلكون هذه الإمكانية إلا في نطاق محدود جداً .**

٤ ـــ إن ثقة الرئيس بمرؤوسيه تعزز ثقتهم بأنفسهم ، فهل تمنحهم ثقتك ؟.. هل تسمح لهم باتخاذ ما ينبغي أن يتخذوه من القرارات والمبادرات في قضايا ومجالات محددة ؟.

• **إن تفويض السلطة إلى المستويات الإدارية وفقاً لمبدأ «تكافؤ الواجبات والمسؤوليات والصلاحيات» ، بل وحتى السماح باتخاذ القرار ، في حالات خاصة ، للمنفذين ، إنما هو أحد أهم الأساليب الأكثر فاعلية في تعزيز الثقة المتبادلة ، وتعميق الإحساس بالمسؤولية ، وتحقيق الرغبة والدافعية إلى العمل الجيد ، وإن مثل هذه المشاركة تحرر الطاقات الكامنة وتشجع المبادرات وتحث الأفكار التطويرية والإبداعية .**

٥ ـــ هل تستشير مرؤوسيك قبل أن تبت الأمور الهامة ، المتعلقة بهم كمجموعة ، تدير شؤونها ، فتخطط لعملها ، تنظمه ، توجهه وتتابع حسن تنفيذه ؟.

• **إن المدير ليس مطالباً بأن يعرف ويفهم كل ما يخص العمل على نحو أفضل من مستشاريه ومساعديه ومرؤوسيه . فهؤلاء هم الذين يمتلكون ، عادة ، خبرة أكثر وأعمق وأغنى في اختصاصاتهم . أما المدير الفعال فهو المدير الذي يعرف كيف يوظف تلك الخبرة لتطوير أداء عمل كامل المجموعة ، شأن قائد الفرقة الموسيقية ، الذي لا يطالب أن يجيد العزف على كل آلة موسيقية ، بل يطالب بأن يجيد فن قيادة الفرقة للحصول على لحن جماعي منسجم ومتناغم .**

٦ ـــ تستدعي ضرورات العمل أحياناً إجراء تغييرات معينة : فنية ، تنظيمية أو شخصية ... ولكن هل تقوم بإجراء أو اقتراح مثل هذه التغييرات قبل مناقشتها مع من تمسهم من مرؤوسيك بصورة مباشرة ؟

• تؤدي التغييرات التي يفرضها المدير دون مناقشتها وتبريرها مع مرؤوسيه ، عادة ، إلى زيادة المعارضة وبعض مظاهر «مقاومة التغيير» وإضعاف الثقة ، مما يتسبب في إرباك العمل وسوء أدائه وتدني مستوى تحقيق النتائج المتوقعة .

٧ ـــ تضطر أحياناً أن تتصرف بما لا يتفق مع رأي مجموعتك في موقف معين .. ولكن هل تشرح لهم أسباب ذلك فيما بعد بصدق وأمانة وموضوعية ؟.

• فالمرؤوسون قادرون على أن يتفهموا الموقف إذا ما شرح المدير لهم الأسباب ، ومستعدون أيضاً لأن يسامحوا إذا ما سمعوا منه التفسيرات الضرورية والمقنعة .

٨ ـــ لا تستطيع أن تمارس دورك كمدير إلا إذا قدمت المعلومات لأفراد وحدتك التنظيمية وطلبت منهم المعلومات ، فهل تعلمهم بما تنوي عمله ؟. هل تعلمهم بما يعنيهم ويتعلق بعملهم وأهميته في المنظمة ؟.

• تعتبر المعلومات عصب العملية الإدارية ، والعنصر الأهم في تكوين المناخ النفسي الجيد للعمل الذي يحتاجه المدير والعاملون على حد سواء . ومن ثم أو ليست المعلومات هي التي تمنع وتحد من الشائعات وتبعد الشكوك وتعزز الثقة بين المدير ومرؤوسيه . هذا عدا عن أنها تلبي الطموح الطبيعي للإنسان إلى المعرفة بالوسط الذي يحيط به ، والبيئة التي يعمل فيها .

٩ ـــ من يجيد فن التحدث إلى الغير يجيد فن الاستماع أيضاً ، فهل تحسن الاستماع إلى مرؤوسيك بعقلك وقلبك وعينيك وأذنيك ، حتى عندما يخالفونك في الرأي ؟..

• إن المدير الفعال يحرص دائماً على أن يكون رأيه محترماً ، وهذا أيضاً نراه يحترم الرأي الآخر . إنه بذلك يساعد مرؤوسيه على التعبير عن أفكارهم وآرائهم ومبادرتهم الفردية والجماعية ، التي تمثل إرادة التغيير والتطوير ، عن طريق تحرير الطاقات الإبداعية الكامنة وتوظيفها في خدمة الارتقاء بفعالية النشاط العام لمجموعة العمل والمنظمة . فكلما شعر العامل بإمكانية قدرته على التأثير في عمله

وأسلوب أدائه، وكذا في نشاط المجموعة التي ينتمي إليها، أنجز عمله بصورة أفضل وبدرجة عالية من الرضا.

١٠ ـــ العلاقة بين الرئيس ومرؤوسيه علاقة تفاعلية، مبنية على المشاركة والتعاون، لا على سياسة «فرق تسد». فهل تحاول تعليم مرؤوسيك وتعويدهم على المشاركة والتعاون بروح أخلاق علاقات الإدارة؟.

• تتجلى القدرة الإدارية للمدير في وحدة وتماسك مجموعة مرؤوسيه، وتعزيز تضامنهم وتحشيد إمكاناتهم حول تحقيق الأهداف: وليس في تفريقهم وبث الخلافات فيما بينهم. إن التعاون القائم على التنسيق بين جميع أفراد المجموعة هو السبيل إلى تحقيق التناغم في أداء المهام وإزالة التوتر والحد من الشعور بالاغتراب ورفع الروح المعنوية. أما إثارة الخلافات وزرع الفرقة وتشتيت الجهود... فتترتب على تصرف غريب عن أخلاقيات الإدارة، تصرف يقود إلى «اللاإدارة»، إلى تفكيك المجموعة، مما يلحق الضرر، ليس فقط بأفرادها، وإنما بالمنظمة أيضاً.

١١ ـــ هل تقدر جهود أفراد مجموعتك وإنجازاتهم، فلا تبخل بالإثناء عليهم، وتحرص على إثابة من يستحقون ذلك بحسن أدائهم لعملهم؟.

• كل إنسان يتمنى أن ينال عمله ما يكافئه من التقدير. إن عدم تقدير جهود العامل وتثمين ما ينجزه أحياناً بمجهود جسدي وفكري كبير، كفيل بأن يثبط ما لديه من الهمة ويضعف ما يمتلك من الرغبة والدافعية إلى العمل.. فتنخفض إنتاجيته.

١٢ ـــ كثيراً ما يرتب العاملون في الجهات العامة، المواصفات التالية: الموضوعية والعدالة والمساواة والإخلاص للعمل (إلى جانب القدرات والمهارات الإدارية) باعتبارها من أولى المواصفات، المطلوب توافرها في القائد الإداري، ومن أكثر العناصر الإيجابية تأثيراً في سلوكاتهم وتكوين الاتجاهات القيمية الصحيحة لديهم نحو العمل. فما أيك؟.

• لعل المسألة الأهم بالنسبة للمدير هي أن يحظى بثقة أعضاء جماعة العمل، التي يقود نشاطها. والسبيل إلى ذلك هو المساواة في التعامل مع الجميع،

والتوزيع العادل للمهام والتقييم الموضوعي للأداء، الذي لا يساوي بين المجد والمقصر، بين الناشط والخامل، بين من يعمل ومن لا يعمل.

١٣ ـــ إن الحوافز الإيجابية (المكافآت) تؤثر في تقويم سلوك العامل وتوجيهه نحو تحقيق الأهداف، أكثر من الحوافز السلبية (العقوبات). فهل تستخدم أكثر ما يمكن من المكافآت وأقل ما يمكن من العقوبات؟

• **المكافأة المستحقة، سواء كانت مادية أو معنوية، ترغب العامل في بذل المزيد من الجهد والعطاء، بغية الحصول عليها من جديد. أما العقوبة، كحافز سلبي، فيمكن أن تكون وسيلة فعالة في حالات استثنائية وخاصة جداً، مع الأخذ بعين الاعتبار وظيفتها الردعية والتوعية والتربوية. وفي هذا المجال قد تجد الكثير مما ينبغي عمله بالتعاون مع التنظيم النقابي. فإذا كانت المجموعة طموحة، إنضباطية، ملتزمة، نشيطة... وكان أفرادها يتمتعون بشعور عال بالمسؤولية.. وحصل، أن قصر أحدهم في أداء الواجب في موقف معين، فمن المفيد أن يتجنب المدير اتخاذ أية عقوبة بحقه، ويكتفي بالإشارة إلى أن «زيداً» لم ينجز عمله هذه المرة كما يجب.**

١٤ ـــ منح أو اقتراح المكافآت التشجيعية للعاملين كثيراً ما يكون مثاراً للخلاف والإخلال بالعلاقة مع رئيسهم، فهل تستشير، في هذا المجال، أحداً وخاصة الأكثر منهم مواظبة وانضباطاً وشعوراً بالمسؤولية؟.

• **إن أفراد المجموعة يعرفون، بصورة أفضل، تقدير كفاءة وسلوك زملائهم ومدى التزامهم بأداء واجباتهم. ولهذا فإن أخذ رأي المجدين من بينهم في الاعتبار يساعد على الحد من الخلافات التي يمكن أن تثار من جانب المقصرين والمتقاعسين.. حول المكافآت التشجيعية وأسلوب تحديدها ومنحها. هذا بالإضافة إلى أن الاستئناس برأي المجدين يجعل العلاقة بين المدير والمرؤوسين أكثر غنى..**

١٥ ـــ إذا اعترضت مرؤوسيك مشكلات وصعوبات معينة داخل أو خارج أوقات العمل، فهل تهتم بها، هل تحاول مساعدتهم في حلها وتذليلها ضمن إمكاناتك المتاحة؟

• **إن المساعدة التي يقدمها المدير للعامل في تذليل ما يعترضه من الصعوبات وما يواجهه من المشكلات، داخل وخارج وقت العمل، تشكل عنصراً مهماً في تعميق العلاقات الإنسانية السليمة، وترسيخ تضامن وتماسك فريق العمل.**

١٦ ــــ هل تقدم لمرؤوسيك النصح والإرشاد.. إذا طلبوا ذلك، في أثناء قيامهم بتنفيذ مهامهم؟ هل تعتبر ذلك دليلاً على قصورهم؟

• **قد تصادف أمهر العاملين وأكثرهم كفاءةً مشكلة ما، يعجز عن حلها ولو كان ذلك من صلب مهامه. في مثل هذه الحالة ينبغي أن يكون دور الرئيس دور الناصح والمساند لمرؤوسيه، فيدعمهم بخبراته. وعندما يراجع المرؤوس رئيسه فإنه يدلل على ما بينهما من ثقة متبادلة، وليس على ضعف قدراته وقصوره.**

١٧ ــــ هل تدافع عن حقوق مرؤوسيك العادلة لدى الإدارة ورؤسائك، وتحاول أن تمثل كامل المجموعة التي تشرف عليها وتوجه نشاطها؟.

• **إن مدير المجموعة العاملة بروح الفريق هو ممثلها أمام الغير. ومن هنا ينبغي أن يعرف كيف يطالب ويدافع عن مطالبهم العادلة. إنه بذلك يعزز مكانته في المجموعة وتجاه الإدارة التي يفترض أنها تدرك أهمية دور مثل هذه المجموعة، التي لا يجوز إهمال قضاياها.**

١٨ ــــ هل يمكن أن تكون مطالب مجموعة العاملين العادلة متناقضة، من حيث الجوهر، مع المصالح الحقيقية لمنظمات الأعمال العامة؟.

• **إن محاولة وضع مصلحة المنظمة العامة أو المصلحة العامة في علاقة متناقضة مع المطالب العادلة للعاملين، هنا وهناك، إنما هي وسيلة لا تستخدمها إلا الإدارات التي لا تفهم حقيقة المصلحة العامة.**

١٩ ــــ أنت تراقب مرؤوسيك، والرقابة بناء، فهل تراقبهم في حدود الحاجة إلى هذه الرقابة؟. راجع أسلوبك الرقابي، أفلا تتعبهم وتثقل عليهم بتعليمات مستمرة دون توقف.. وتركز على كيف ينجزون أكثر مما تركز على ما يجب أن ينجزوا؟.

• **إن تدخل الإدارة في تفاصيل العمل الذي تنجزه المجموعة، وإرهاق المرؤوسين برقابة مشددة مباشرة من دون مبرر.. إنما يتسبب في إرباك العمل وزيادة التوتر وإضعاف ثقة العاملين بأنفسهم. فالرقابة التي يمارسها المدير على**

مرؤوسيه يجب أن تعينهم في حسن أدائهم لأعمالهم ومهامهم .. أما المغالاة في انتقادهم فلا تساعدهم في تحسين هذا الأداء .

٢٠ ـــ للظروف المادية المحيطة بعمل مرؤوسيك تأثير كبير في إنتاجيتهم ، فهل تعتني بتحسين هذه الظروف ؟.

• **عندما يشعر العاملون ويقتنعون بأن الإدارة تعتني وتسعى باستمرار لتحسين الظروف المادية لعملهم ، يزداد اهتمامهم بصورة أفضل ، ويتعمق إحساسهم بالمسؤولية تجاه واجباتهم .**

٢١ ـــ هل تحاول أن تكون الخدمات الاجتماعية المخصصة لمرؤوسيك جيدة ومتوفرة وفي متناول الجميع ؟.

• **إن الإدارة التي تولي الاهتمام اللازم بنظم الخدمات الاجتماعية الضرورية كالمطاعم والمشالح والمغاسل وأماكن الراحة والاستجمام وما شابه ، إنما تعكس مدى اهتمامها بالعاملين واستقرارهم ، الأمر الذي يمكنهم من تركيز جهودهم على تنفيذ المهام ورفع إنتاجية العمل وجودته . والعكس صحيح .**

٢٢ ـــ هل تحيط العاملين الجدد بشيء من الرعاية والاهتمام ، وتحرص على أن يشعروا ، منذ البداية ، على أنهم أعضاء حقيقيون في مجموعة العمل التي تدير نشاطها ؟.

• **فعلى الطريقة التي يستقبل المدير بها العامل الجديد ، وتقبله المجموعة عضواً فيها ، يتوقف ، إلى حد بعيد ، أي عامل سيكون هذا العامل ، وأي موقف سيتخذه تجاه العمل والزملاء ..**

٢٣ ـــ لكل عامل أو موظف ، ما حدد من العمل لينجزه ، ولكن ثمة مديرون يقومون بأعمال هي من واجبات ومسؤوليات مرؤوسيهم أو زملائهم على نفس المستوى الإداري ، فهل تجد في ذلك ظاهرة صحيحة ؟.

• **إن الإنسان المدرك لمسؤولياته والواعي لأهمية إنجاز مهامه يرغب في أن تتاح له الفرصة لتأكيد قدرته على تنفيذ العمل الذي وظفه على نفسه ، فألزمها هذا العمل وأوجبه عليها . والمدير الناجح يتيح مثل هذه الفرصة للعامل حتى يتمتع بالرضا عما ينجز بصورة مستقلة . ولهذا فإن التدخل غير المبرر يمنع عن العامل تلك المتعة ويحرمه من نعمة الشعور بالرضا . كما أنه يخل بتقسيم العمل وينشر النزعة الاتكالية ويضعف روح المبادرة ...**

٢٤ ـــ هل تحرص على سلامة إدارة وقت عملك أساساً لسلامة تنظيم وإدارة وقت عمل مرؤوسيك؟ ترى ماذا لو خصصت لنفسك وقتاً للتفكير بهدوء وروية؟.

• **إن أهم واجب من واجبات المدير هو التفكير، ولكن ليس في (ماذا يعمل؟) و(كيف يعمل؟) بقدر التفكير في (ماذا يجب أن يعمل؟) و(كيف يجب أن يعمل؟). إذ لا يصح أن يدير دائماً كما اعتاد أن يدير، بل يجب أن يفكر كيف يصح أن يدير. فالمدير الذي لا يستطيع إدارة وقته لا يستطيع إدارة شيء آخر، والذي ينفق، هذا الوقت على الأعمال الأقل أهمية يحكم على نفسه بالعجز عن توجيه مجموعة مرؤوسيه بشكل صحيح، لأنه يفتقر إلى العمل الفكري. ورب ساعة واحدة من عمل فكري سليم وفرت ساعات كثيرة من العمل الجسدي.**

٢٥ ـــ هل تحاول أن تطور مهاراتك القيادية والمهنية وأن تنمي معارفك الاجتماعية، التي من دونها لا يمكنك تنفيذ مهامك وتأدية واجباتك المتزايدة؟.

• **فالمدير الذي لا يهتم بتطوير مهاراته القيادية وكفاءاته المهنية وتنمية معارفه الاجتماعية.. سيتخلف عما سيملي عليه مركزه الوظيفي من متطلبات النجاح، بل سيتحول تدريجياً، شاء أم أبى، إلى عنصر قاصر، حتى عن أداء واجباته الحالية. وهذا لا يكفي لأن يفقده مكانته الحقيقية في فريق العمل.**

٢٦ ـــ هل تراقب نفسك، أي تنتقد أعمالك فلا تدع سبيلاً للآخرين إلى لومك في تصرفك، سلوكك، كلماتك، حركاتك... وبعبارة أخرى هل تحاول السيطرة على انفعالاتك فلا تعمل تحت تأثيرها؟

• **إن فقدان المرء سيطرته على ذاته يؤدي به إلى خروجه عن طوره، أي عن الحد الذي يليق به الأمر الذي لا يحمل الآخرين على احترامه.. ولهذا فإن بعض التصرفات المتكررة وردود الفعل السريعة وغير المدروسة، التي إذا ما صدرت من مدير هنا أو مدير هناك، شكلت نقطة ضعف يستغلها، عادة، نموذج معين من المرؤوسين، فيدفعون به إلى اتخاذ قرارات لمنفعتهم.**

٢٧ ـــ هل تسمح لنفسك باتخاذ قرارات عشوائية، قرارات غير مدروسة بما فيها الكفاية، وبتعبير أدق ـــ قرارات لا تقتنع بصحتها وسلامتها؟.

• إن كل قرار يصدر عن المدير، بالإضافة إلى ضرورة عدم تعارضه مع القوانين والأنظمة النافذة، يجب أن يكون متفقاً مع قناعته. فإذا ما اضطر أن يتخذ في موقف ما قراراً فردياً، وخاصة عندما يكون تحت تأثير انفعالات معينة، ينبغي تأجيل إصدار مثل هذا القرار إلى حين آخر، يتمتع فيه بالصبر والأناة وما يتطلبه القرار من الحكمة والروية ...

٢٨ ـــ قبل أن تتخذ قرارك بشأن قيادة نشاط مجموعة معينة من الأفراد.. هل تفكر فيما إذا كنت مؤهلاً لتأدية هذه المهمة التي لا يمكن اعتبارها قضية سهلة ؟.

• الرغبة وحدها في قيادة مجموعة من الناس غير كافية للنجاح في هذه المهمة المعقدة. فإلى جانب تلك الرغبة لا بد من توافر استعداد المجموعة للتكيف مع شخصية المدير واستعداد المدير نفسه للتفاعل الإيجابي مع المجموعة وأفرادها. وهذا عنصر من أهم العناصر التي تستحق التفكير من جانب الجهة التي تقترح أو تعيّن المدير، وكذلك من جانب المدير المقترح. فالمنصب أو المركز أو الموقع ليس امتيازاً بقدر ما هو أمانة، وليس سلطة بقدر ما هو مسؤولية. ومن هنا أيضاً تتركز المسألة في القدرة على حمل الأمانة، والإحساس بالمسؤولية.

٢٩ ـــ كيف تنظر إلى العلاقات الإنسانية وظروف العمل، هل هي مجرد مقومات اجتماعية أم هي مقومات إنتاجية واقتصادية أيضاً ؟.

• إن المناخ النفسي والمادي للعمل، ومشاركة العاملين في الإدارة، والخدمات الاجتماعية.. هي قضايا ليست معزولة، ولا يمكن عزلها عن الأمور التنظيمية والإنتاجية. فالمنظمة (الشركة) وحدة اجتماعية إنتاجية، كما هي حال العضوية الإنسانية التي تؤلف وحدة نفسية بيولوجية فيزيولوجية. وعليه فإن أي خلل في التوازن بين المقومات الاجتماعية والإنتاجية والاقتصادية سيفرز نوعاً من الاختلال والفوضى في المنظمة ويؤثر، بصورة سلبية، على وتيرة العمل فيها وعلى النتائج النهائية لنشاطها.

٣٠ ـــ هل تحترم آراء وملاحظات مرؤوسيك وانتقاداتهم، فتحسن الاستماع إليهم بعقل منفتح وصدر رحب ؟.

• يرحب المدير الناجح بمثل هذه الآراء والملاحظات والانتقادات لأنه يجد فيها ما ينبهه ويحميه من الوقوع في أخطاء محتملة، وما يجنبه اتخاذ قرارات خاطئة.

فالإنسان الذي يعرف كيف يقيم الوضع المدروس تقييماً انتقادياً تحليلياً هو أكثر قدرة على التأثير في تطوير عمل المجموعة التي ينتمي إليها . أما اللامبالون والمستهترون والمنفعلون ، وكذلك الذين « يؤيدون » المدير دائماً ، وفي كل شيء ، كما لو كانوا « صورة طبق الأصل » عنه ، فإنهم غير قادرون على أن يقدموا له أية مساعدة حقيقية ..

٣١ ـــ هناك مديران ، أحدهما يستند ، في سلوكه وتصرفه مع العامل ، على مبدأ الشراكة والآخر يعامله كقوة عمل مأجورة ليس إلا . فهلا عرفت أياً منهما تكون ؟

• صحيح هو أن العامل يتخلى ، بموجب عقد العمل ، عن شيء من حريته واستقلاليته ، أو يلزم نفسه ، في إطار انضباطية ما ، أداء عمل معين وما يرتبط به من واجبات ومسؤوليات محددة لقاء أجر (مبلغ) شهري .. مقطوع ، ولكن هذا لا يعني أن يردد المدير بين حين وآخر ما من شأنه إشعار العامل بفقده جزءاً من حريته واستقلاليته . أي يتوجب على المدير أن يتعامل مع العامل كشريك لا كأجير ، فيفوضه جزءاً من صلاحياته . إذ ليس ثمة ما هو أفضل من تفويض السلطة سبيلاً لتكوين فريق متعاضد متماسك موحد العمل والإدارة ..

٣٢ ـــ لكل عمل مستلزماته ومتطلباته من وسائل ومواد .. فهل توفرها لمرؤوسيك بصورة منتظمة ، حتى تستطيع أن تطالبهم بإنجاز ما يحدد لهم من المهام ؟..

• مهما توافر في العاملين من عناصر الإدارة والمعرفة بالعمل ، فإنهم لا يستطيعون إنجازه إلا إذا وفرت الإدارة لهم أسباب القدرة على ذلك . فالإدارة هي الملزمة وهي المسؤولة عن كيفية تأمين أسباب هذه القدرة من وسائل العمل ومواد العمل والطاقة ... بما يكفل تنفيذ المهام وتحقيق الأهداف المرسومة بكفاءة وفعالية .

٣٣ ـــ عندما تحدد مهمة أو عملاً ما لكي ينفذ ، فهل تزود مرؤوسيك بالمعلومات الضرورية لإنجازه ، وبتلك المعلومات المتعلقة أيضاً بالمهام العامة للمجموعة في إطار المنظمة ؟..

• إن المعلومات المتعلقة بكامل مجال العمل تساعد دائماً على تنفيذه بصورة أفضل ، وخاصة عندما تكون ثمة علاقات تنظيمية وتنفيذية بين عمل مجموعتك

وعمل مجموعات أخرى، أو عندما يتوقف الأداء الجيد للعمل على تعاون جميع مجموعات العمل في المنظمة.

٣٤ ـــ هل تعد مرؤوسيك بما يحفزهم من دون أن تكون واثقاً بأنك ستفي بوعودك، وأنت تعرف القيمة الأخلاقية والعملية لهذا القول المأثور «من وعد وفى»؟..

• إن المدير الفعال لا يعد مرؤوسيه بشيء إلا إذا كان واثقاً بأنه سيفي بما وعد. إن عدم الوفاء بالوعود يزعزع ثقة المرؤوسين برئيسهم فيتعاملون معه كإنسان غير مسؤول وغير جاد.. وبذلك تتحول إدارة المجموعة، في مثل هذه الظروف، إلى حالة من الفوضى..

٣٥ ـــ هل تلقي بأخطائك وترجع أسباب فشلك وتقصيرك، هنا وهناك، إلى مرؤوسيك، أم تتحمل مسؤولية أخطائهم وتسجلها على نفسك؟..

• المدير الذي يحمّل مرؤوسيه مسؤولية عدم تنفيذ المهام أو ارتكاب الأخطاء لا يكون، على الأغلب، صادقاً مع نفسه من الناحية الموضوعية، لأنه كثيراً ما يضطر إلى ذلك بدافع من الخوف مؤكداً عجزه عن قيادة وتوجيه الآخرين. أما المدير الذي يتحمل مسؤولية أخطاء مرؤوسيه ويجعلهم يشعرون بأنهم مدينون له، فيبذلون قصارى جهدهم لرد هذا الدين إليه بالعمل الجيد في المستقبل، فهو المدير الجدير باحترام رؤسائه ومرؤوسيه على حد سواء.

٣٦ ـــ الاعتراف بالخطأ فضيلة، فهل تعترف بأخطائك وتحاول إصلاحها؟..

• إن التهرب من الاعتراف بالخطأ المرتكب يؤكد عدم الشعور بالمسؤولية، ويضعف الثقة ويخل بأسس التعاون.. أما الاعتراف به فلا يسيء إلى الهيبة ولا إلى السمعة والمكانة، بل ربما رفع من شأنها. فمن يعمل يخطئ، وليس فينا من هو معصوم عن الخطأ. وعليه فإن المشكلة، في العلاقات البين بشرية (الإنسانية)، لا تكمن في الخطأ نفسه بقدر ما تكمن في الموقف من الخطأ. ولكن ماذا لو أن الخطأ كان مقصوداً، كان ناجماً عن الإهمال وعدم الالتزام بالواجبات؟.. في مثل هذه الحالة لا يجوز، بالتأكيد، تبرير الخطأ.

٣٧ ـــ هل تقبل بوصفات جاهزة للعمل والتفكير؟..

• إن إدارة الجماعة بصورة فعالة تصبح ممكنة عندما يتميز المدير بالقدرة على تكوين رأيه المستقل وتحديد موقفه المسؤول من القضايا التي تعرض، بكل

موضوعية، بعيداً عن استخدام الوصفات الجاهزة. كل فرد يحتاج إلى المساعدة، وأفضل مساعدة حقيقية يمكن تقديمها للمدير تكمن في النقاش والحوار مع جماعة العمل، لتقيم الواقع الراهن موضوع البحث ومعرفة الإمكانات المتاحة والاستعداد للتغيير والتطوير.

٣٨ ــ لا يوجد منصب أو مركز مسؤول إلا ولديه صلاحيات، فهل تمارس صلاحياتك بدون أن تراجع رؤساءك؟..

• إن النشاط العملي يتطلب من كل مدير أن يتخذ قراراته ضمن الصلاحيات والاختصاصات المحددة له بدون تردد أو موافقة مسبقة من رؤسائه. ذلك أن مثل هذه الموافقة لا تتفق مع مبدأ وحدة الإدارة والمسؤولية الفردية. هذا فضلاً عن أن الرئيس الأعلى لا يعرف، غالباً الوضع الذي يتخذ فيه القرار والموضوع الذي يتناوله. ولهذا يتوجب على المدير، وهذا من مصلحته، أن يأخذ رأي الذين تقع على كواهلهم أعباء تنفيذ القرار، أي رأي مرؤوسيه ومعاونيه، فيناقشهم ويحاورهم في الصعوبات المحتملة وإمكانية التنفيذ والنتائج المتوقعة..

٣٩ ــ تُتخذ القرارات، كما تعرف، لا لكي تتخذ، إنما لكي تنفذ، وأن فاعلية كل قرار، كما تعرف أيضاً، تتوقف على مدى إمكانية تنفيذه، وأن المرؤوسين هم المنفذون، فهل تفطن دائماً لهذه الأمور؟..

• تعتبر هذه الأمور من أولى ضرورات أمانة المسؤولية وإتقان ممارسة الصلاحيات بمسؤولية، ولهذا فإن المدير الفعال يرى واجباً عليه أن يعرف ما إذا كان المرؤوسون يمتلكون الرغبة والمعرفة والمقدرة على تنفيذ الأعمال المقررة وإنجاز المهام المرسومة..

٤٠ ــ هناك قضايا تتطلب دراستها دائماً اجتماعات، تدعو إلى عقدها وترأسها، فهل تحدد الهدف من الاجتماع وتضع جدول أعماله وتعين له الوقت المناسب؟.

• تواجه جماعة العمل باستمرار قضايا عديدة ومشكلات متنوعة وجديدة، تستحق دراستها النقاش والحوار. والمطلوب هو معرفة إدارة هذا الحوار والنقاش بما يساعد على تفعيل دور كل مشارك في تعزيز تعاضد جماعة العمل وتطوير أساليب أداء المهام وتحقيق الأهداف بروح الفريق، وبما يضمن التوصل إلى قرارات وتوصيات واقتراحات عملية محددة وملموسة. وهذا ما يستوجب من

نحو دليل إرشادي للمدير في ميدان إدارة الأفراد والعلاقات الإنسانية ـــ

المدير ـ رئيس الاجتماع حسن اختيار المشاركين وتعويدهم التقيد بالمواضيع المعروضة والتحلي بالموضوعية في إبداء الرأي وطرح الأفكار، مع الاختصار المفيد ما أمكن. إن إطالة وقت الاجتماع تسبب السأم أو الضجر للمشاركين، فتنخفض درجة استعدادهم ورغبتهم في معالجة القضايا موضوع البحث، مما يقلل من فاعلية الاجتماع.

***

ـ ولعله من المفيد في هذا السياق أن يعرف المدير أن العملية الإدارية هي عملية مستمرة لإعداد قرارات متتالية، يتحمل مسؤولية اتخاذها وتأمين مستلزمات ومتطلبات تنفيذها. وليس ثمة من يمكن أن يسهل عليه تحمل هذه المسؤولية أكثر من مجموعة مرؤوسيه العاملين معه بروح الفريق. ففي مرحلة إعداد القرارات الإدارية تبرز قيمة وأهمية التعاون بين الرئيس ومرؤوسيه، ويتجلى المضمون الحقيقي لمشاركة العاملين في الإدارة.

ـ وما دام للقرارات الإدارية إطارها القانوني الذي يضبط حركة المنظمات، ويحكم مسارها ويحدد سلوكها وأسلوب تفاعلها مع بيئتها الداخلية والخارجية المتغيرة. وما دامت الحقائق تقول أن القوانين والأنظمة هي للمنظمات (أجهزة الإدارة الحكومية والمؤسسات والشركات والمنشآت العامة ومختلف جهات القطاع العام الأخرى،) وليست المنظمات للقوانين والأنظمة، فإن منطق المواكبة والتقدم يقتضي تطويرها، بما يساعد دائماً على تحقيق النتائج الأفضل والأكمل، وتوفير المناخ الأسلم، وتكوين البيئة القانونية الإدارية الأنسب، لتجديد حيوية هذه المنظمات وإطلاق طاقاتها وتنشيط دور العاملين فيها وتنظيم وجهودهم وتنمية قدراتهم وكفاءاتهم. كل ذلك من خلال رؤية وطنية مستقبلية شاملة، ومن منطلق الحرص على المصلحة العامة.

ـ وإذا أدركنا ما للقوانين والأنظمة من هكذا أهمية في حياتنا الجماعية والفردية وفي نشاطنا وعملنا المؤسساتي أدركنا، في الوقت نفسه، ضرورة تطبيقها واحترامها. فالقوانين توضع لكي تطبق لا لكي تخرق. ومن هنا أيضاً **ليست العبرة في القوانين بقدر ما هي في الوعي القانوني، وبالتالي في التعامل مع القوانين.**

ـــ بالاستناد إلى ماتقدم، فإن المدير المتميز هو المدير الذي يمتلك القدرة على التعامل مع القوانين والأنظمة بمرونة، مسترشداً بمصلحة الجهة العامة التي يعمل فيها. ومصلحة المجتمع بعيداً عن المصلحة الفردية الذاتية. فالتطبيق الحرفي، الجامد للقوانين يسبب أحياناً، في حالات معينة، أضراراً واختلالات كبيرة في العلاقات الإنسانية وفي النشاط الاقتصادي للمنظمة. وهذا، ومع تأكيد أهمية وضرورة الحذر والحرص اللازمين، في مثل هذه الحالات، فإن المدير الفعال والغيور على المصلحة العامة لا يسمح أبداً بأن تتعرض المنظمة لتلك الأضرار.

الوضع الصحي في بلدان العالم
والرؤية الواقعية أمام تأمينات الحياة

إعداد
الدكتور معن النقري

يمثل الموضوع المنشور أدناه تلخيصاً لورقة هامة قدمتها منظمة الصحة العالمية إلى القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي انعقدت في كوبنهاغن بالدانمرك خلال الفترة من ٦ ــ ١٢ / آذار / مارس من العام الحالي ١٩٩٥

وعلاوة على مايكتسبه موضوع الصحة من أهمية وحساسية على الصعيد العالمي، فإن ما احتوته الورقة المذكورة يتيح رؤية إضافية وشاملة لشركات التأمين على الحياة.
ومن هذه الزاوية التي تدخل بصورة مباشرة في اهتمام المجلة ومحور جهدها الرئيسي، ننشر هذا الإيجاز.

عند الحديث عن **الفجوة أو الهوة الصحية بين العالَمين المتقدم والنامي** يلزم الانتباه إلى تحسُّن الوضع الصحي في العالم ككل خلال النصف الثاني من هذا القرن، إذ ازداد توقُّع الحياة منذ الولادة بأكثر من ٢٠ عاماً عما كان عليه فيما مضى (أي من ٤١ إلى ٦٢ عاماً) في المناطق الأقل تطوراً بين أعوام ١٩٥٠ وبدايات التسعينات، كما ازداد بثماني سنوات (أي من ٦٦ إلى ٧٤ سنة) في المناطق الأكثر تطوراً خلال الفترة المذكورة ذاتها. ويرجع السبب الرئيسي في هذا التقدم إلى انخفاض معدلات وفيات الأطفال الوليدين حديثاً خلال الفترة المذكورة: من ١٧٩ إلى ٧٠ وفاة لكل ألف طفل في المناطق الأقل تطوراً، ومن ٥٩ إلى ١٠ لكل ألف طفل في المناطق الأكثر تطوراً

وعلى الرغم من ذلك كلّه تبقى الفجوة بين الأغنياء والفقراء أشبه بهوة كَئِيبة غير قابلة للاختراق. وعلى سبيل المثال يُلاحظ أن توقُّع الحياة هو وسطياً بمعدل ١٢ سنة أكبر في الأقاليم الأكثر تطوُّراً منه في الأقاليم المقابلة الأخرى (٧٤ بالمقارنة مع ٦٢ سنة)؛ وبموت

كثير من الأطفال في الأقاليم الأقل تطوراً بمعدل سبع مرات زيادةً على الأقاليم المتطورة، كما أن معدل وفيات كثير من النساء بسبب تعقيدات في الحمل والولادة هي أعلى بأربعين مرة في المناطق الأقل تطوراً، بالمقارنة مع المناطق المتطورة، كما تبيِّن التخمينات. يتوجَّب هنا الانتباه إلى تفاصيل إضافية في هذا المجال ولا سيما في خصوص البلدان ذات التطور الحضيضي (أو التي يعتبر تطوُّرها في الحضيض) في إطار المناطق الأقل تطوراً والعالم النامي ككل، إذْ أن تقدم البلدان «الحضيضية» كان بطيئاً وراكداً على الرغم من تحسين البقاء في المناطق النامية ككل. وفي حين كانت بلدان الحضيض تتأخَّر عن المناطق الأقل تطوراً ككل بحوالي ٥ سنوات من حيث توقع الحياة سنة ١٩٥٠ [٣٦ مقابل ٤١]، صارَ الفارق بينهما مع بداية التسعينات مضاعفاً وأقرب إلى ما يزيد على عَشْر (١٠) سنوات [٥١ سنة مقابل ٦٢ سنة].

إن وضْعَ **وفيات الأطفال** في مناطق التطور الحضيضي ساءَ بصورة ملحوظة أيضاً: من مستوى ٨٪ فقط أعلى من المناطق النامية ككل سنة ١٩٥٠ [١٩٤ مقابل ١٧٩ وفاة لكل ألف] ارتفع هذا المؤشِّر ـــ أي مؤشر الفارق في وفيات الأطفال بين المنطقتين المذكورتين ـــ إلى حوالَي ٦٠٪ أعلى من ذلك سنة ١٩٩٠ [أي ١١٠ مقابل ٧٠ لكل ألف] وذلك على الرغم من انخفاض المؤشِّر العام في كلتا المنطقتين المذكورتين كما هو ملاحظ.

في إفريقيا جنوب الصحراء ـــ موطن معظم البلدان حضيضية التطور ـــ خُمِّن أنه في نهاية الثمانينات ماتت النساء بسبب تعقيدات أمومية أكثر بثلاث مرات مما في المناطق الأقل تطوراً ككل، وأكثر بحوالي ١٥٠ مرة مما في المناطق الأكثر تطوُّراً.

إضافة إلى ذلك، من الملاحظ أنه في المناطق الأقل تطوراً يبلغ معدل الموت الناشيء عن أمراض اختلاطية عشْرةَ أضعاف معدل الموت بسبب أمراض أخرى ـــ وبإجمالي يصل إلى ٤٤٪ من الوفيات ـــ مقابل ٤٫٣٪ فقط مقدار هذه النسبة في الأقاليم المتطورة. وشهدت السنوات الأخيرة تبديلاً في مناحي المرض باتجاه الأمراض غير الاختلاطية (أي غير الناشئة عن الاختلاط) من أمثال السرطان والأمراض القلبية ـــ الوعائية والقرحات والأمراض المعوية، الناتجة بصورة واسعة عن التغيرات في أنماط المعيشة والتغيرات البيئية وعن شيخوخة السكان في كلٍّ من البلدان المتطورة والنامية على السواء. أما الأمراض الأكثر فتكاً في المناطق الأكثر تطوراً فتصبح أشدَّ هولاً ويتصاعد عبءُ الموت بسببها في المناطق الأقل تطوراً؛ وعلى

الوضع الصحي في بلدان العالم والرؤية الراهنة أمام تأمينات الحياة ـــ

الرغم من أن حوالي نصف الوفيات (٤٨٪) في المناطق الأكثر تطوراً هي نتيجة أمراض النظام الحلقي الدائري، فإنَّ أناساً أكثر ـــ من حيث الأعداد المطلقة ـــ يموتون بسبب هذه الأمراض في المناطق الأقل تطوراً. وبالإضافة إلى الخطورة النسبية الحالية لفيروس الإيدز تنبعث الآن وتتجدَّد ويلاتٌ قديمة كالسّلّ والملاريا والكوليرا.

إن **الأبعاد الصحية لمشكلات عالَم اليوم الاجتماعية** المعقَّدة تستّحثّ ردَّ فعل متعدد الوجوه وغير متقصير على الحلول الطبية. وفي حين تصل الخدمات والتسهيلات الطبية إلى قطاعات واسعة من السكان في البلدان المتطورة، يعيش عدد كبير من سكان المناطق الحضيضية محرومين من هذه الخدمات... ويبقى ١١٪ من بين ٤ بليون من الناس الذين يعيشون في البلدان النامية محرومين من الوصول إلى العناصر الهامَّة من الرعاية الصحية وما نسبتُهُ ٤٠٪ من هؤلاء ذاتهم ينتمون إلى نصف البليون من البشر الذين يعيشون في المناطق الحضيضية تحديداً.

إن مجتمعات وأنظمة اجتماعية بكاملها في العالَم ككل تتمزَّق أو تتعرض إلى هزّات بسبب النمو الاقتصادي السريع والمخطَّط أو المنسَّق بصورة سيئة غالباً، وبعض هذه الهزّات يتصعَّد إلى مستوى النزاع أو حتى الحرب، مما يصبح شاهداً أوضح على عدم كفاية النموّ الاقتصادي بمفرده للتأكد من الاستمتاع العريض بالصحة والرفاه.

لقد توصَّلتْ مجموعةُ الخبراء المشكَّلة بإشراف منظمة الصحة العالمية حول الصحة والتنمية الاجتماعية خلال لقائها ما بين ٦ و ٨ كانون الأول (ديسمبر) من عام ١٩٩٣ إلى نتائج تؤكّد أن الصحة هي عنصر تكاملي في التنمية الاجتماعية، وأنَّ للقطاع الصحي دوراً لا ينكر مشاركةً في عملية التنمية.

الصحة مركزية في أي خطة للتنمية الاجتماعية

إن علائم وأعراض الأزمة الاجتماعية لسنوات التسعينات والتي تجسد القضايا الجوهرية للتنمية الاجتماعية في مؤتمر القمة العالمية لها في كوبنهاغن ـــ أي الفقر والبطالة والتكامل الاجتماعي ـــ تجد انعكاساتها في المجال الصحي أيضاً.

يعرِّف دستور منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها «حالة مكتملة من الرفاه الفيزيائي والعقلي والاجتماعي، وليست مجرد غياب المرض أو العجز». إن بلوغ كافة الناس في العالَم

مع حلول سنة ٢٠٠٠ مستوىً من الصحة يسمح لهم بعيش حَيَوات منتِجة اجتماعياً واقتصادياً كان قد حدَّد من قِبَل الجمعية الصحية العالمية سنةَ ١٩٧٧ باعتباره هدفاً اجتماعياً رئيساً. ويمكن بلوغ هذا الهدف من خلال تطبيق سياسة الرعاية الصحية الأولية المرتكزة إلى المساواة والعدالة الاجتماعية وإلى الاعتقاد الجازم بأن الصحة هي حق إنساني أساس وهدف اجتماعي عالَمي واسع.

خيارات مستقبلية

قامت منظمة الصحة العالمية بتأسيس أربع توجُّهات وسياسات مرتبطة فيما بينها وتعتبر بمثابة مركز نشاط للمجتمع الصحي العالمي، وتنعكس هذه التوجُّهات في خطة عمل منظمة الصحة العالمية خلال فترة ١٩٩٦ ـــ ٢٠٠١ والتي تتضمَّن:

١ ـــ **التكامل بين الصحة والتنمية البشرية في السياسات الشعبية**: تقوم المسؤولية الأولية لمنظمة الصحة العالمية على التمكين من حماية وتطوير الوضع الصحي للناس بدْءاً من استراتيجيات وسياسات التنمية القائمة لمختلف البلدان، وإدخال الموضوعات الصحية في مركز استراتيجيات التنمية القائمة؛ بحيث تصير الصحة جزْءاً تكاملياً من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تبرز كخيارات رئيسة تواجه صنّاع السياسة التنموية.

٢ ـــ **تأكيد المساواة في إمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية**: المساواة في تحصيل الرعاية مع التأكيد الخاص على الفقراء والمهمَّشين من الأمور الأساسية بالنسبة لاستراتيجيات التنمية الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. وتناضل منظمة الصحة العالمية كي تؤكد الحكومات التزاماتها تجاه المساواة عبر سياسات تمويلية صحية مختارة، بما في ذلك سياسة الضمان الصحي... ويتوجَّه هذا الاهتمام، بصورة خاصة، نحو السكان الأعْسَر تحصيلاً للرعاية الصحية من أمثال فقراء المدن والأرياف والعاطلين عن العمل والنساء والأطفال والفتيان والشيوخ والمهاجرين واللاجئين.

٣ ـــ **تحسين وحماية الصحة**: طبقاً لتوجهات منظمة الصحة العالمية يتوجَّب على الأفراد والعائلات والمجتمعات أن يساهموا بنشاط في تنْميتهم الصحية الخاصة، وهذا يعني التعوُّد على نمط معيشة صحّي، وإجراء تحسينات في الوضع التغْذوي والبيئة وظروف

المعيشة . إن حماية صحة القاصرين وأصحاب الامتيازات الدونية ومجموعات السكان التي في قمة الخَطَر ، بمن في ذلك البدو والسكان الأصليين ، ـ هي تحدٍّ هام تلزم مواجهتُه عبر تنفيذ مقاربات متكاملة معتمدة على زيادة كلٍّ من قدرة الأفراد على الاعتماد على ذواتهم من جهة ، وقدرة الخدمات على الاستجابة لحاجات الأفراد المتغيّرة من جهةٍ أخرى .

٤ ـ **حل بعض المشكلات الصحية الخاصة والسيطرة عليها** : إن الرعاية الصحية الأولية وبرامج الرقابة على الأمراض واستئصال هذه الأمراض ـ كل أولئك عناصر أساسية في مكافحة الفقر والتهميش الاجتماعي ؛ ويجب أن تكون صحةُ ورفاهُ الناس ـ ولا سيما الفقراء والمهمَّشين ـ الغاية الرئيسة للسياسات الهادفة إلى الاعتماد على الذات والتنمية المستديمة . في صلةٍ بذلك كلّه يكون دور منظمة الصحة العالمية متجسّداً في تشجيع السلطات على تطوير سياساتها القومية المتجهة نحو حل مشكلات صحية خاصة ، إضافةً إلى تشجيعها على تطبيق معايير متكاملة للحماية من المرض والسيطرة عليه .

قرصنة المعلومات تفتح سوقاً تأمينياً

نبيل العمري
مسؤول الحاسبات الشخصية ـ شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

تشهدت صناعة التأمين العالمية في الأعوام الأخيرة سوقاً تأمينياً جديداً أخذ يكبر ويتسع مع زيادة اعتماد المؤسسات الحكومية والخاصة والشركات والمعامل ورجال الأعمال وأغلب القطاعات في معظم أعمالهم على أجهزة الكمبيوتر وشبكات الاتصال التي امتدت لتربط بين مستخدمي الكمبيوتر في جميع أنحاء العالم.

فالمعلوماتية شملت كل العلوم والمعارف والفنون وانتشرت بشكل تجاوز كل التقديرات بأشواط ومراحل، وأصبحت صناعة قائمة بحد ذاتها وظهرت لخدمتها بلايين الدولارات، وتُحقق إيرادات ببلايين الدولارات ونحن هنا لسنا بصدد التعريف بالفوائد الجمة التي حصل عليها العالم من جراء ذلك ولكن للتعريف بأهم خطر يهدد تلك الصناعة وهو القرصنة المعلوماتية التي أدت لظهور بوالص تأمين ضد الجرائم المعلوماتية.

ما هي قرصنة المعلومات

القرصنة هي الحصول على المعلومات المخزنة في دائرة الكمبيوتر دون وجه حق، أو نسخ برامج معلوماتية بصورة غير شرعية، فهي ذات طابعين الأول تجسسي نطاقه البيانات والمعلومات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية، والثاني يعنى بحماية حقوق الملكية الأدبية والصناعية والتجارية والفنية والإدارية. وكان الاعتقاد السائد بأن الخطر يحيق فقط بالأجهزة

قرصنة المعلومات تفتح سوقاً تأمينية ـــ

ـــ

البرامج المشهورة بغير وجه حق عن طريق إجراء بعض التغييرات الطفيفة وإطلاق اسم جديد عليها، وقد يتم النسخ من قبل بائع البرامج ذاته الذي ينسخ البرامج ويقدمها لزبائنه على أنها شرعية يضاف لذلك عمليات النسخ غير المرخص به من قبل المستعملين عن حسن نية فكثيراً ما قام أحدنا بنسخ برنامج لديه وقدمه كهدية لصديقه أو مديره في العمل.

ما هو الدافع وراء أعمال القرصنة

لا يمكن حصر أو تحديد الغاية من القرصنة فهي غير محددة وتختلف باختلاف الأشخاص الذين يمارسونها يأتي في أول هذه الدوافع التجسس للحصول على البيانات التي تتصف بدرجة من السرية والخطورة والتي تهم الدول والشركات المنافسة للحصول على الأسرار العسكرية والصناعية... إلخ، ومنهم من يبغي الانتقام من الشركات المنافسة أو من رب العمل، ومنهم من يبغي الربح المادي فقط، ومنهم من يرغب في الشهرة وحب التحدي، فكثير من عمليات القرصنة تمت بدافع التحدي وبعضها من قبل الناشئة لإثبات مقدراتهم في استخدام الكمبيوتر وبرامجه.

والطريف في الأمر أن القرصنة أصبحت اختصاصاً، حيث تقوم بعض الشركات بتوظيف اختصاصيين في علوم الكمبيوتر ليقوموا بمحاولة قرصنة البرامج والمعلومات المخزنة لدى الشركات والمؤسسات الأخرى من أجل دراسة الثغرات في نظام أمن الكمبيوتر في تلك الشركات وتطوير أنظمة وقواعد فعالة لسد هذه الثغرات.

وبالمقابل ظهر هناك من يفتخر بقيامه بأعمال القرصنة ويرفع شعار حرب صليبية ضد احتكار المعلومات حيث أقام أكثر من ٢٠٠ من قراصنة الكمبيوتر مهرجاناً لهم في هولندا عام ٨٩ وقد أرادوا لفت الانتباه إلى ارتفاع أسعار البرامج وإلى خطورة النقص في الحماية لقواعد البيانات الهامة والحساسة وخاصة تلك المتعلقة بوزارات الدفاع أو دوائر الأمن، فمركزية خزن المعلومات خطيرة، إذ يمكن لأي مستعمل يملك الخبرة الكافية الولوج لهذه النظم وقواعد البيانات، كما حصل في أمريكا وبريطانيا وكوريا، فعبر الموديمات وبعض المعلومات حول الاتصال البعدي استطاع بعض الناشئة والمختصين اختراق المئات من الكمبيوترات التي تخص مؤسسات تجارية وحكومية وعسكرية وخاصة كمبيوتر وزارة الدفاع.

وقد أفادت نتائج استطلاع أجري آخر عام ١٩٩٤ مع المسؤولين عن الأمن الكمبيوتري في عدد من الشركات بأن ٢٠٪ منهم يعتبرون أن المخاطر الأمنية تزداد يوماً بعد يوم. وأفاد استطلاع آخر أن المصدر الأساسي للخطر على الأمن الكمبيوتري هو العاملون السابقون في الشركات الذين يعمدون إلى زرع الفيروسات أو قرصنة البيانات المخزنة في أنظمة شركاتهم السابقة انتقاماً على صرفهم من الخدمة. (مجلة الكمبيوتر والاتصالات الإلكترونية أمن الكمبيوتر آذار ١٩٩٥)

وفي خبر لوكالة الصحافة الفرنسية (أفادت صحيفة The Independant) الأندبندنت البريطانية أن مهووساً كمبيوترياً تمكن من الدخول عبر جهازه إلى معلومات سرية جداً تخص أجهزة الاستخبارات ووزارة الدفاع البريطانية، ونقلها إلى جهاز مفتوح على العموم. وأضافت الصحيفة أن ذلك الشخص الذي عمل بشكل مؤقت في شركة بريتيش تليكوم British Telecom والذي لم يعلن عن اسمه تمكن من الدخول للنظام بسهولة مطلقة لأن كلمات السر التي تمكن من الدخول للنظام كانت متروكة في المكاتب، وأمكنه الوصول إلى ملفات سرية موجودة في مركز المعلومات التابع للحكومة في شلتنهام (جنوبي إنكلترا) إضافة إلى عناوين وأرقام هاتف جهازيْ مكافحة التجسس أم آي ٦ وأم آي ٥ ومنشآت سرية تابعة لوزارة الدفاع والقصر الملكي ...، وقد انتقلت هذه المعلومات إلى صحافي اسكتلندي شاب عبر شبكة أنترنيت Interner للاتصال بين أجهزة الكمبيوتر والمتصل بعدد كبير من مستخدمي الكمبيوتر في العالم.. أي أن هذه المعلومات كانت في متناول حوالي ٣٥ مليون شخص. (مجلة الكمبيوتر والاتصالات الإلكترونية أمن الكمبيوتر كانون الثاني ١٩٩٥).

تسرب قرصان كمبيوتري بريطاني شاب يبلغ السادسة عشرة من العمر إلى قواعد البيانات التابعة لمركز أبحاث الطاقة النووية الكورية، وذلك عبر التسلل عن طريق شبكة ارتبطت فيها الشبكات الكمبيوترية التابعة للمركز. (مجلة الكمبيوتر والاتصالات الإلكترونية أمن الكمبيوتر حزيران ١٩٩٥).

أسباب القرصنة

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تنامي وتفاقم ظاهرة قرصنة المعلومات أهمها:

١ ـــ ارتفاع أسعار أغلب البرامج، بحيث لا يمكن للكثير من المستخدمين مواكبة التطور الكبير والسريع في مجال إنتاج البرامج والخدمات التي تقدمها البرامج الحديثة، فشراء النسخ الأصلية النظامية وتحديثها باستمرار يحتاج إلى مبالغ كبيرة لا تتوفر للكثيرين الذين يضطرون للجوء إلى النسخ غير النظامية بأسعار زهيدة مما شكل مصدر ربح كبير وسريع لبعض بائعي البرامج الذين يقومون ببيع النسخ غير الشرعية، وقد أدت المنافسة بينهم في تحطيم الأسعار إلى البيع بأسعار زهيدة جداً فأصبح بإمكان المستخدم الحصول على نسخة من برنامج ثمنه ٥٠٠ دولار أمريكي بدولارين فقط، مما أدى لزيادة الطلب على هذه البرامج المقرصنة وازدهار هذه التجارة غير الشرعية. ومن الأمثلة الحديثة جداً أن شركة مايكروسفت كبرى الشركات المنتجة للبرامج في العالم أطلقت برنامجها الجديد Windows ٩٥ يوم ١٥/٨/١٩٩٥ في الأسواق بسعر ٢٢٥ دولاراً أمريكياً للنسخة؛ وخلال أقل من أسبوع كانت النسخ غير النظامية تباع في وسط هونغ كونغ بسعر ٤ دولار أمريكي للنسخة.

٢ ـــ تأخر العديد من الدول في إصدار التشريعات التي تحد من تلك الظاهرة والتي تحمي حق الملكية حيث أن الكثير من الدول لا تعتبر قرصنة المعلومات جنحة يعاقب عليها القانون في قوانينها حتى الآن، ولا تهتم وتأخذ الأمر بجدية إلا إذا تعلق موضوع القرصنة ببيانات تتعلق بالأمن القومي.

٣ ـــ عدم تأمين وسائل الحماية الكافية لبعض النظم والبرامج لعدم توقع الشركات المنتجة أن تكون هدفاً للقرصنة، فنظم المصارف هي أكثر النظم التي توضع لها وسائل الحماية نظراً لاستهدافها من الجميع ولكن لم يتوقع أحد أن تكون الأنظمة والبرامج الطبية هدفاً لأحد فالمعلومات التي في الملف الطبي لأي مريض لا تهم إلا المريض والطبيب المعالج ولكن المافيا الأمريكية كان لها غير هذا الرأي، حيث قامت بتوجيه الرسائل لبعض المشافي الكبرى تعرض لها وضعها تحت حمايتها لقاء مبالغ مالية كبيرة تقدمها لها بشكل دوري وعندما رفضت تلك المشافي قامت تلك العصابات بتعيين بعض عملائها في تلك المشافي وكانت مهمتهم الولوج إلى ملفات المرضى في الجهاز المركزي وتبديل الأسماء في تلك الملفات، بحيث أصبح اسم كل مريض على ملف سواه، مما أدى إلى وفاة بعض المرضى نظراً لأخطاء في تشخيص أمراضهم أو لتناولهم أدوية ليست لهم.

آثار وأضرار القرصنة

إن تفشي القرصنة في عدد من الدول وخاصة البلدان النامية والبلاد التي هي في طور النمو التكنولوجي أخذ يتسبب بمشاكل تلعب دوراً مميزاً في العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول ولعل المثال الأحدث على ذلك هو توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية بسبب اتهام واشنطن للسلطات الصينية بعدم التشدد في تطبيق قوانين حماية حقوق الاختراع العائدة لشركات البرامج الأمريكية وهو الأمر الذي أدى لحصول موجة عارمة من القرصنة في الصين وإلى خسارة الشركات الأمريكية لبلايين من الدولارات .

إن أضرار القرصنة المعلوماتية كثيرة ولا تقتصر على مجال واحد فهي أضرار وطنية وقومية واقتصادية ، مادية ومعنوية ولا يمكن تقدير الضرر الذي تلحقه أعمال القرصنة التجسسية على أمن ودفاع الدول فهي إن اكتشفت الخرق الحاصل لأنظمتها الأمنية والدفاعية تكبدت الكثير لتغيير أنظمتها وإن لم تكتشف ذلك كانت الخسارة أكبر .

كذلك لا يمكن تقدير الضرر المادي والمعنوي الحاصل للدول وللشركات والأفراد عندما تسرق نماذج تصاميمهم وأرقام ونتائج أعمالهم المخزنة في كمبيوتراتهم والتي أمضوا السنوات والأشهر حتى حصلوا عليها وقبل أن يحصدوا ثمار تعبهم تكون المنتجات التي اعتمدت على تلك البيانات المسروقة تنافسهم وربما نزلت الأسواق قبل إنتاجهم .

في التقارير التي تصدر عن الجمعيات والاتحادات الدولية المؤلفة من شركات إنتاج البرامج الكبرى والمصارف الدولية أرقام ببلايين الدولارات تخسرها الشركات المنتجة للبرامج من جراء أعمال القرصنة على برامجها ، ومئات الملايين من الدولارات التي تخسرها المصارف من جراء عمليات الاحتيال بواسطة الدخول على ملفاتها وملفات عملائها وتحويل الحسابات لصالح القراصنة ويومياً تكتشف عدة عمليات ومحاولات من ذلك القبيل ، حيث تضرر آلاف الأشخاص من جراء قيام البعض سرقة أرقام بطاقاتهم الائتمانية Credit Card ، ثم استغلال هذه الأرقام للشراء أو للقيام بأعمال احتيالية بواسطتها وفي تقرير صادر عن تحالف برامج الأعمال المضاد للقرصنة الكمبيوترية Business Software Alliance بأن إجمالي خسائر الولايات المتحدة الناجمة عن القرصنة المعلوماتية قد بلغ ٢ر٢ بليون دولار خلال عام ١٩٩٣ (مجلة الكمبيوتر والاتصالات الإلكترونية أمن الكمبيوتر آذار ١٩٩٥) .

وأفاد التحالف الكندي ضد سرقة البرامج أن القرصنة الكمبيوترية على مختلف أنواعها تسببت بخسائر تقدر بنحو ١٧ بليون دولار عام ٩٣ ومنها ٤ بلايين دولار في كندا وحدها

الرائد العربي ـ ـــ

قرصنة المعلومات تفتح سوقاً تأمسياً ـــ

والصين ، أو لأن العقوبات المنصوص عليها صغيرة لا تتناسب وحجم الأضرار التي تسببها القرصنة ، وأيضاً خفض أسعار البرامج لا يمكن أن ينافس أسعار البرامج المقرصنة التي تجد ازدهاراً كبيراً نظراً للانتشار الواسع لاستخدام الكمبيوتر وبرامجه وازدياد الطلب على البرامج الحديثة المنتجة والتي تشمل كل القطاعات ، حيث يفيد التقرير السابق الذي صدر عن جمعية SPA أن القرصنة قد ارتفعت بنسبة ١٤٪ في العالم من ناحية الكمية .

دور التأمين

قرصنة المعلومات وما تسفر عنه من أضرار مادية وتبعية تلحق بالشركات والأفراد وضرورة الحصول على تعويضات عن هذه الأضرار قد خلق الطلب على وسائل الحماية لهذا النوع من الممتلكات ، وإذا كانت إدارة الخطر تمثل الخطوة الأولى أو الخط الأول من الخطوط الدفاعية في إطار الوقاية والمنع ، فإن الحماية التأمينية تلعب دورها الأهم في إطار التعويض عما تحدثه قرصنة المعلومات من أضرار ،، وبتلاقي الطلب على هذه الحماية مع الاستعداد لدى شركات التأمين فقد توفرت طاقة اكتتابية هامة يمكنها استيعاب هذا الخطر ... وكأي خطر جديد فقد اقتضى منح هذه التغطيات التأمينية من شركات التأمين التي توجهت للتعامل بها ، دراسات مستفيضة وبالغة التكاليف وقد نجحت بمقاييس كبيرة ، وقد أظهرت دراسة جمعية المصرفيين الأمريكيين أن ٩٠٪ من المصارف الأمريكية المتوسطة والكبيرة عقدت بوالص تأمين للتعويض عن خسائر ناجمة عن ثغرات في الأمن الكمبيوتري مثل تحويل النقود بواسطة الشبكات الكمبيوترية وكذلك العديد من الشركات الأوروبية التي اشترت بوليصة تأمين للسلامة المعلوماتية واستفادت من هذا النوع من التأمين .

أخبار و أرقام

إعداد

نجلاء محمود

" مدير عام جديد "
لشركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

صدر قرار من المجلس الوزاري الاتحادي بتعيين الأستاذ عبد الله السعداوي مديراً عاماً لشركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين اعتباراً من ١٩٩٥/١٠/١٧ خلفاً للسيد ناصر الكيخيا.

الأستاذ السعداوي، المدير العام الجديد، من العناصر الأساسية في شركة ليبيا للتأمين الشقيقة، وقد شغل فيها عدة وظائف وهو يحمل شهادة الماجستير في المحاسبة إضافة إلى بكالوريوس في التجارة.

«الرائد العربي» تتمنى للأستاذ ناصر الكيخيا كل النجاح والتقدم في مجال عمله، كما تتمنى للأستاذ السعداوي أن يحقق لشركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين خطوات ملموسة في جميع أوجه نشاطاتها.

ندوة تأمين النفط والغاز
دمشق ٤-٥ تشرين الأول
(أكتوبر) ١٩٩٥

بمشاركة بين المؤسسة العامة السورية للتأمين وشركة الوسطاء المتحدون المحدودة في لندن عقدت الندوة المذكورة أعلاه برعاية الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في الجمهورية

«قد لا تكون الأخبار، بشكل عام، مما يأتلف مع طبيعة مجلة دراسات ربع سنوية، لا يدخل في طموحها أن تحقق أي سبق إخباري، ولكن الخبر الذي يمكن أن يكون مدلولاً أو يرسم علامات مؤثرة، يبقى مما تجدر الإشارة إليه دائماً، إضافة إلى الارتباط الخاص بخبر ما حين توفره...

أما لغة الأرقام، أو اللغة الإحصائية، بتحديد أكثر، بمفرداتها التي تتصف بالحياد والموضوعية فلها القدرة على الإيجاز والإجمال، وبمقدار ما يمكن أن توصف بالجفاف فإنها يمكن أن توصف أيضاً بأنها لغة سهلة ومريحة وصادقة. وربما يقدم من خلال جدول إحصائي واحد ما لا يمكن عرضه في صفحات مكتوبة.

العربية السورية وحضرها كلٌ من السادة أمين عبد الله رئيس مجلس إدارة ومدير عام المؤسسة العامة السورية للتأمين والسيد منير قبان المدير العام لشركة الوسطاء المتحدون في لندن والسيد غسان البارودي رئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين إضافة إلى الكوادر الفنية في كلتا الجهتين كما حضرها عدد من المهندسين والعاملين في قطاع إنتاج ونقل النفط وتوزيعه في الجمهورية العربية السورية.

وخلال جلسة الافتتاح تحدث الدكتور العمادي مبدياً ترحيبه بانعقاد هذه الندوة المتخصصة وتقديره للجهد والمشاركة المبذولة في التحضير لها منوهاً بما لحماية الثروة النفطية من أهمية بالغة وأثر كبير على الاقتصاد الوطني، وأهاب الدكتور العمادي بالجهات التأمينية المعنية إيلاء حماية الممتلكات النفطية أهمية قصوى في شمولية الغطاء وفاعليته، وقال أن النجاح في خلق هذه الحماية وتوفيرها بالشكل المناسب يشكل خطاً دفاعياً هاماً لحماية هذا الجزء من قطاع الثروة القومية، وشكر بوجه خاص شركة الوسطاء المتحدون على جهدها المبذول في إعداد مواد هذه الندوة.

ثم تحدث السيد أمين عبد الله رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة السورية للتأمين فأشاد بالتعاون الكبير والجهد المميز الذي بذلته شركة الوسطاء المتحدون وما قامت بتحضيره من مواضيع وأفلام وثائقية وشرائط تعليمية؛ وأوضح رغبته في أن يكون انعقاد مثل هذه الندوات إنجازاً متكرراً لمؤسسته وأملها في أن تحقق الفائدة داخل السوق السورية للعاملين في حقل التأمين والمجال النفطي على حدٍ سواء.

ثم تحدث السيد منير قبان مدير عام شركة الوسطاء المتحدون عارضاً الوضع المميز الذي استطاعت شركته تحقيقه في سوق لندن التي مازالت تعتبر واحدة من أبرز الأسواق العالمية؛ وأكد على الدور الخاص لهذه الشركة في تقديم خدماتها للسوق الذي تحس وتدرك انتماءها إليه.

وهكذا، ومن خلال مواضيع متعددة، وعلى مدى يومين، شهدت الندوة أبحاثاً متخصصة عطت بمجملها الجوانب المختلفة لتأمينات النفط والغاز...

أخبار وأرقام ـــ

مديونية سورية للدول الأوربية شبه منتهية

صرح السيد الدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية في الجمهورية العربية السوريةبأن سوريـة قد دفعت حتى نهاية النصف الأول من عام ١٩٩٥ حوالي مليارين وثمانمائة مليون دولار أمريكي من ديونها المستحقة للـدول الأوروبية لتصبح مديونيتها لهـذه الـدول « شبه منتهية » .

أكبر أسواق التأمين العربية يتعرض لهزة حادة بتصفية ٥ شركات تأمين تمثل ٢٠٪ من السوق المحلية

في وقت تسعى فيه الحكومة المغربية إلى تعميم خدمات التأمين الصحي والتأمين على الحياة ليشمل أغلب العاملين وموظفي القطاع العام، بدأت محكمة الـدار البيضاء الإجراءات الأولية لتصفية خمس شركات عاملة في قطاع التأمين. حيث أعلن الاتحاد المغربي لشركات التأمين وإعادة التأمين انتهاء العمل بالبوالص التي تحمـل اسم الشركات الخمس في ١٧/ تشرين أول من هذا العام وهـذه الشركات هي: العربيـة، كاداء، ريمار، النهضة والنصر.

وقد أصدرت الحكومة مرسوم قرار نُشِرَ في الجريدة الرسمية يعلن عن سحب رخص التأمين من الشركات الخمس التي تمت تصفيتها وأزيلت أسماؤها من قائمة الشركات التي تعمل في التأمين وعددها ٢٣ شركة قبل قرار التصفية.

من جانبه يقول اتحاد شركات التأمين أن حقوق المواطنين ستتم حمايتها من قبل شركات أخرى وسيعالج وضع العاملين فيها بإلحاق الثلث بشركات أخرى، وتصريف أو إحالة الثلث الثاني على التقاعد. أما الثلث الثالث فسيبقى في منصبه ريثما تتم عمليات التصفية.

إجراءات التصفية هذه ستحيج قطاع التأمين إلى ضخ أموال جديدة لإعادة التوازن إليه لا تقل عن /٤٠٠/ مليون دولار اعتبرت أموالاً مفقودة وهي قيد التحقيق من جانب القضاء المغربي؛ إضافة إلى أن سيطرة الشركات المصفاة الخمس على نحو ٤٣٪ من عمليات التأمين على السيارات سيحدث فراغاً في هذا المجال الذي تفضل كبريات شركات التأمين التعامل معه بحذر بسبب الخسائر الناجمة عن حوادث السير والمقدرة سنوياً بنحو بليوني درهم /٢٥٠/ مليون دولار أمريكي.

ولا يعرف حالياً عدد المستفيدين من

بوالص التأمين بالنسبة إلى الشركات التي صفيت ، لكن توجيه ٤٣٪ من نشاطها إلى قطاع السيارات يوضح الصعوبات التي ستواجهها محكمة الدار البيضاء في معالجة كل ملف على حدة خصوصاً أن بعضاً من تلك الملفات هو بدوره مصدر نزاع قضائي ناجم عن حوادث سير تسببت في وقوع قتلى وجرحى وخسائر مادية .

ويصعب على قطاع التأمين استعادة عافيته بسبب المصاعب المالية التي يواجهها واهتزاز الثقة في التزامات الشركات العاملة فيه وخصوصاً أن الشركات الخمس المصفاة قد سيطرت على نحو ٢٠٪ من مجموع نشاط القطاع في المغرب والذي قدرت قيمته العام الماضي بنحو ٢ر٨ بليون دولار أي ٢٣ر٥ بليون درهم مغربي .

ومن نتائج أزمة قطاع التأمين التي ظهرت عام ١٩٨٧ نتيجة العجز في موازنة بعض الشركات ، ارتفاع سعر بوالص التأمين على السيارات بنسبة ١٢٪ سنوياً بعد أن شكت تلك الشركات من وجود عجز في موازنة نشاط ذلك القطاع بسبب كثرة حوادث السير ، كما أدت تلك الأزمة إلى تأرجح أسهم الشركات التي خصصت والتي اشترت شركات التأمين غالبية أسهمها ومنها الشركة الوطنية للاستثمار التي تسيطر على نحو ٤٠ شركة أخرى .

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار تشارك في ثلاثة مشاريع عربية

أشارت مصادر صحافية إلى أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار قد أعلنت عن ثلاث فرص استثمارية جديدة لإقامة مشاريع اثنان منها في مصر والثالث في إحدى الدول العربية من دون تحديد مكانه حتى الآن . وتناهز كلفة هذه المشاريع ٦٠ مليون دولار .

وأشارت المؤسسة في نشرتها « ضمان الاستثمار » إلى فرصة استثمارية لإنشاء مشروع إعادة تشغيل مصنع للغزل والنسيج تملكه « شركة القاهرة للمنسوجات الحريرية » وتم وقف العمل فيه بعد الاستغناء عن كل الآلات لقدمها .

وترغب الشركة في مشاركة مستثمر أو أكثر لإقامة مصنعين الأول للغزل والآخر للملابس الجاهزة ، وذلك بتقديم حصتها في الأرض والمباني التي تقدر بنحو ٣٥ مليون جنيه .

كما أعلنت المؤسسة فرصة استثمارية لإنشاء مشروع لاستخراج الغرانيت والرخام بأنواع وألوان مختلفة من مقالع منطقتي القلاعي والمسلة في أسوان في مصر ، وذلك لتغطية جزء من الطلب المحلي

وتصدير النسبة الأكبر من الإنتاج إلى الأسواق المجاورة .

وتتوافر للمشروع دراسة جدوى نهائية وتقدر تكاليفه بنحو ٥ر٤ مليون دولار . .

وأعلنت المؤسسة فرصة استثمارية ثالثة أيضاً لإنشاء مصنع لصمامات محركات الديزل ، إذ يقدر الطلب عليها في السوق العربية سنة ١٩٩٧ بنحو ٧ر٤ مليون صمام من مختلف الأحجام في حين إجمالي الإنتاج العربي الحالي لا يتجاوز ٣٠٠ ألف صمام .

وأظهرت دراسة الجدوى إمكان إقامة المصنع في كل من الجزائر والعراق ومصر والسعودية وتونس والمغرب .

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي يمنح قرضين لتمويل جزء من مشروع الربط الكهربائي وآخر لمشروع تنمية زراعية

تم في دمشق التوقيع على اتفاقيتي قرض بين الصندوق العربي للإنماء ، وحكومة الجمهورية العربية السورية بقيمة ٥ر٣٢ مليون دينار كويتي للمساهمة في تمويل الجزء الواقع في الأراضي السورية من مشروع الربط الكهربائي في محافظة حلب ، وتبلغ قيمة القرض المتعلق بمشروع الربط الكهربائي بين سوريا والأردن ٣٠ مليون دينار ، فيما تبلغ قيمة المشروع الزراعي ٥ر٢ مليون دينار .

وقد وقع الاتفاقيتين عبد اللطيف يوسف الحمد ، المدير العام للصندوق ، وعبد الرحيم السبيعي وزير الدولة السوري لشؤون التخطيط .

٤٦ بليون دولار الأقساط السنوية لشركات إعادة التأمين العالمية

تشير دراسة إحصائية لمؤسسة (Standard & Poors) أن الأقساط الصافية لشركات إعادة التأمين العالمية لعام ١٩٩٢ قد بلغت ٤٦ بليون دولار موزعة بينها على الشكل التالي :

السوق	أقساط شركات الإعادة (مليون دولار)	النسبة المئوية
١ ـ ألمانيا	١٧ر١	٪٣٦
٢ ـ الولايات المتحدة	١٢ر٣	٪٢٧
٣ ـ سويسرا	٤ر٦	٪١٠
٤ ـ برمودا	٤ر٢	٪ ٩
٥ ـ فرنسا	٣ر١	٪ ٧
٦ ـ بقية أنحاء العالم	٤ر٩	٪١١

عجز الموازنات في دول الخليج

أشارت التقارير السنوية للبنوك المركزية ومؤسسات النقد والبيانات الخاصة بالموازنة في مجلس التعاون الخليجي على أن عجز الموازنة في هذه الدول بدأ بالتقلص خلال عام ١٩٩٥ بعد أن كان قد شهد عجزاً متتالياً خلال السنوات الأخيرة.

مليون دولار

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
السعودية*	—	-٣٧٥٨٠	-١١١٢٠	-١٢٤٠٠	-١٠٦٦٦	-٤٠٠٠
الكويت	-٢٥٢٠٩	-١٨٩٠١	٥٣٦٢	-٤٠٦٠	-٤٩٦٠	-٤٤٥٨
الإمارات العربية	٢٣٠	-١٧٠	-٥٦٤	٧	-١٨٧	-٢٨٦
قطر	١٥٣	-٣٩٣	-٣٨٦	-١٦٩	-٦٦٩	٩٧٠
عمان	-٢٩	-٧٣٦	-١٥٠٤	-١٢٥١	-٧٨٢	-٨٠٥
البحرين	-١٠٣	٥٩	-١٩٢	-١٦٦	-١٩٩	-٣٢٤
دول الخليج	-٢٤٩٥٨	٧٥٨٣٩	-١٩١٢٨	-١٨٠٥٣	-١٧٠٨٦	-١٠٨٤٣

* أرقام عام ١٩٩١ تتضمن أرقام عام ١٩٩٠ كذلك.

صناعة التأمين في البلاد العربية
من خلال البيانات الإحصائية

تقدم الجداول الأربعة الواردة فيما يلي صورة عن وضع التأمين في مختلف الأسواق العربية، كما أوردتها المصادر المشار إليها في ذيل كل منها.

وهناك بعض الملاحظات التي تبدو ضرورية لاستكمال قراءة هذه الجداول، وهي:

١ ــ اعتمدت أسعار الصرف الرسمية للعملات المحلية في كل بلد من البلدان لتحويل أقساط التأمين فيها إلى الدولار الأمريكي، وهي لا تعكس بالضرورة الأسعار الحقيقية لهذه العملات.

٢ ــ هناك قفزات كبيرة في معدل الزيادة السنوية في أقساط التأمين لبعض الأسواق مردها إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي توافق مع اعتماد سعر صرف مختلف جوهرياً بين سنة وسنة تالية، وبالتالي فهي لا تعكس معدلات نمو حقيقية.

٣ ــ إن حساب أقساط التأمين وفق أسعار تحويل مختلفة عن الأسعار التي استخدمت في تقييم الناتج المحلي الإجمالي أدى إلى ظهور زيادة مساهمة قطاع التأمين في هذا الناتج بنسبة كبيرة لا تتطابق مع واقع هذه المساهمة.

٤ ــ إن المقصود بصناعة التأمين لغرض هذه الإحصائيات هو أقساط التأمين المباشر وإعادة التأمين كذلك.

جدول رقم (١)

أقساط التأمين في البلدان العربية ١٩٩٠ ــ ١٩٩٣

بملايين الدولارات

السنة	أقساط تأمينات الحياة	أقساط التأمينات العامة	المجموع	نسبة التطور ٪
١٩٩٠	٣١٠	٢٧٨٥	٣٠٩٤	—
١٩٩١	٤٣٠	٣٠٧٣	٣٥٠٤	١٣
١٩٩٢	٤٨١	٣٣٨٠	٣٨٦١	١٠
١٩٩٣	٥٧٩	٣٩٥٥	٤٥٣٤	١٧

المصدر: البيانات الملحقة بالتقرير السنوي لعام ١٩٩٤ للمجموعة العربية للتأمين، أرخ في البحرين.

جدول رقم (٢)

حصة الفرد من أقساط التأمين في البلدان العربية
١٩٩٣

مسلسل	اسم البلد	عدد السكان مليون نسمة	أقساط التأمين مليون دولار	حصة الفرد
١	الامارات العربية	٢،١	٥٣٦	٢٥٥
٢	قطر	٠،٦	١١٢	١٨٧
٣	البحرين	٠،٥	٨٥	١٧٠
٤	الكويت	١،٤	١٨٦	١٣٣
٥	عمان	٢،٠	١٢٢	٦١
٦	لبنان	٢،٨	١٥٢	٥٤
٧	ليبيا	٤،٧	٢١٨	٤٦
٨	السعودية	١٧،١	٥٩٣	٣٥
٩	تونس	٨،٦	٢٥٥	٣٠
١٠	المغرب	٢٦،١	٦٥٣	٢٥
١١	الأردن	٤،٩	٨٨	١٨
١٢	سورية	١٣،٣	٢١٦	١٦
١٣	الجزائر	٢٦،٧	٣٤١	١٣
١٤	مصر	٥٦،٥	٣٣٦	٦
١٥	اليمن	١٣،٥	٤٣	٣
١٦	موريتانيا	٢،٢	٥	٢
١٧	السودان	٢٨،١	٤٠	١

المصدر: البيانات الوارده بالتقرير السنوي للمجموعة العربية للتأمين (أريج) لعام ١٩٩٤

جدول رقم (٣)

مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بالأسعار الجارية ١٩٩٢

مسلسل	الدولة	الناتج المحلي مليون دولار	أقساط التأمين مليون دولار	حجم المساهمة نسبة مئوية
١	المغرب	٢٨٧٥٦،٥	٦١٤،٤	٢،١٤٪
٢	لبنان	٣٣٩١،٣	٧٠،٢	٢،٠٧٪
٣	تونس	١٤١٦٣،٣	٢٤٣،٦	١،٧٢٪
٤	الأردن	٤٧٩١،٨	٧٩،٩	١،٦٧٪
٥	قطر	٧٣٧٣،١	١١٦	١،٥٧٪
٦	سورية	١٢٥٨٨،٧	١٩٥	١،٥٥٪
٧	البحرين	٤٤٨٦،٢	٦٦،٥	١،٤٨٪
٨	الإمارات العربية	٣٤٦٨٤،١	٤٤٨	١،٢٩٪
٩	عمان	١١٤٨٨،٧	١٠٤،٥	٠،٩١٪
١٠	مصر	٤١٧٥٨،٨	٣٣١،٢	٠،٧٩٪
١١	الكويت	٢١٧٠٨،١	١٥٩،٩	٠،٧٤٪
١٢	الجزائر	٤٥٤٩٣،١	٣١٣،٢	٠،٦٩٪
١٣	ليبيا	٣٢٩٣٢،٩	١٩٨	٠،٦٠٪
١٤	موريتانيا	١١٥١،٨	٦،٣	٠،٥٥٪
١٥	السعودية	١٢٠٩٤٢،١	٥٠٤	٠،٤٢٪
١٦	اليمن	١٠٢٦٥،١	٣٩	٠،٣٨٪
١٧	السودان	١١٢٣٠،٤	٢٧،٣	٠،٢٤٪

أرقام أقساط التأمين من المصدر السابق أما مصدر أرقام الناتج المحلي الإجمالي فهو الحسابات القومية للدول العربية ١٩٨٠ ـــ ١٩٩٢ كما نشرتها مجلة المستقبل العربي التي يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت.

جدول رقم (٤)

نسبة معدلات النمو السنوية لأقساط التأمين في البلدان العربية

مسلسل	اسم البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣
١	الجزائر	٩،٧	٩،٦	٢٠	١١،١
٢	البحرين	٢،٣	٧،٤	٦،٣	١٣،١
٣	مصر	١١،٤	٣١،٦	٥،٢	١١،٥
٤	الأردن	٢٢،٤	١٠،٢	١٩،٨	١٤
٥	الكويت	—	٥،٢	−١٨،٩	٢١،١
٦	لبنان	٣٨،٩	١٨٠،٤*	١٢٩،٩	١١٣،٣
٧	ليبيا	١٧،٦	١،٢	٢،٩	٢٦،٨
٨	موريتانيا	١٣،٩	١،٢	−٣١،١	−٠،٢
٩	المغرب	٦،٤	١٤	١٢،٩	١٤،٧
١٠	عمان	١١،٤	١٩،٧	١١،٧	١٥،٣
١١	قطر	١٨،٦	−١،١	٢٩،٣	١،٧
١٢	السعودية	−٤،٨	١٤،٩	١١،٣	١٣،٧
١٣	الصومال	−٨١،٢	−١٠	−١٠٠	—
١٤	السودان*	١٤،٥	١٣٠،٦	٢٥١،٤	١٢٩،١
١٥	سورية	٢٤،٢	٩٢،٤*	٢٥،٨	١٤،١
١٦	تونس	٢٣،٣	١١،١	١٤،٢	١٨،٣
١٧	الامارات العربية	١١،٣	١٢،٦	١٥	١٦،٣
١٨	اليمن	١٤،٧	٢٦،١	٤١،٦	٢٨،٨

المصدر : المجموعة العربية للتأمين (أريج) في تقريرها السنوي ١٩٩٥ .

* يعكس الارتفاع الحاد في معدل النمو تغيراً في سعر الصرف المعتمد منذ عام ١٩٩٠ .

مشروع
كيبل ألياف ضوئية بحرية
بين مصر وسورية ولبنان

وقعت مصر وسورية ولبنان في القاهرة على عقد تنفيذ كيبل ألياف ضوئية بحرية يربط بين الدول الثلاث بطول ٧٦٠ كيلومتراً ويوفر ٣٠ ألف دائرة اتصال .

وقال وزير النقل والمواصلات المصري المهندس سليمان متولي بعد التوقيع ، أن المشروع أسند إلى مؤسسة «الكاتيل» الفرنسية وتستغرق عملية التنفيذ ١٤ شهراً ويبدأ العمل به منتصف ١٩٩٧ وأشار إلى أن الكلفة الإجمالية للمشروع ٢٥ مليون دولار تتحمل مصر نصفها في حين تتحمل سورية ولبنان النصف الآخر .

وأوضح أن الكيبل سيوفر وسيلة اتصال مباشرة بين مصر وسورية وتوفر وسيلة أخرى عوض الوسائل الموجودة حالياً بين سورية وقبرص ومصر وتركيا ، إضافة إلى توفير الاتصالات بين مصر والأردن ومنها إلى دول المشرق العربي .

كما أن هذا المشروع سيشمل مد خطين الأول بحري بين مدينتي طرطوس والاسكندرية بسعة ٢٢٢٤٠ خطاً ويطلق عليه اسم «بريتار» والثاني بين طرطوس وبيروت بسعة ٧ آلاف خط ويطلق عليه اسم «بيتار» .

ويأتي تنفيذ المشروع في إطار الجهود لزيادة قنوات الاتصال بين الدول الثلاث خصوصاً بعد تعطيل الكيبل البحري بين مصر ولبنان منذ ست سنوات .

وكان الجانبان المصري والسوري اتفقا مطلع حزيران الماضي وأثناء زيارة الرئيس حسني مبارك لسورية على مشاريع عدة في مجال النقل والموصلات من بينها زيادة رحلات شركات مصر للطيران من خمس إلى ست رحلات أسبوعياً وتكثيف الرحلات البحرية .

الشركة المصرية لاعادة التأمين
الــــوارد
التاريخ ٢٨/١/٩٩
الساعة
مسلسل ٥٦٢
ملاحظات
إمضاء